Doing Business 2012

THE WORLD BANK IFC

ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية

مقارنة الإجراءات الحكومية بالنسبة للشركات المحلية في 183 بلدا

© 2011 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: 202-473-1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة
1 2 3 4 08 07 06 05

مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي. النتائج والتأويلات والاستنتاجات التي جرى التعبير عنها في هذه المطبوعة تخص المؤلفين، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة.

الحقوق والتصريح بالطبع والنشر
المعلومات في هذه المطبوعة محمية بحقوق الملكية الفكرية. وقد تُعتبر عملية طبع و/نشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كاملها بدون تصريح مخالفة للقوانين المرعية. علماً بأن البنك الدولي يشجع نشر أعماله وعادة ما يأذن بإعادة إنتاج أجزاء من العمل على الفور.

لطلب التصريح بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذه المطبوعة، يرجى إرسال الطلب وكامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان التالي: Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA)، **هاتف**: 978-750-8400، **فاكس**: 978-750-4470، **موقع الإنترنت**: www.copyright.com.

يجب توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص بالإضافة إلى حقوق التبعية إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، **فاكس**: 202-522-2422؛ **بريد إلكتروني**: pubrights@worldbank.org.

يمكن شراء أعداد أخرى من مطبوعة ممارسة أنشطة الأعمال 2012: العمل في عالم أكثر شفافية؛ وتقرير ممارسة الأعمال 2011: من أجل مساندة أصحاب الأعمال؛ وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010: الإصلاح خلال الأوقات الصعبة؛ وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009؛ وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008؛ وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2007: سبل الإصلاح؛ وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006: خلق فرص عمل جديدة؛ وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005: إزالة العقبات التي تعوق النمو؛ وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004: فهم اللوائح التنظيمية عن طريق الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.doingbusiness.org.

Doing Business

THE WORLD BANK IFC

2012

ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية

مقارنة الإجراءات الحكومية بالنسبة للشركات المحلية في 183 بلدا

مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

موقع *ممارسة أنشطة الأعمال* على الإنترنت

الموضوعات الحالية
أخبار عن مشروع *ممارسة أنشطة الأعمال*
http://www.doingbusiness.org

الترتيب
كيفية ترتيب البلدان ـ من 1 إلى 183
http://www.doingbusiness.org/Rankings

الإصلاحات المتعلقة *بممارسة أنشطة الأعمال*
ملخصات مختصرة عن الإصلاحات الواردة في تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* 2011، وقوائم البلدان القائمة بالإصلاح منذ صدور تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* 2008
http://www.doingbusiness.org/Reforms

بيانات تاريخية
مجموعات بيانات ذات مواصفات محددة منذ تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* 2004
http://www.doingbusiness.org/Custom-Query

أوراق المنهجية والبحوث
المنهجيات والدراسات البحثية التي يستند إليها مشروع *ممارسة أنشطة الأعمال*
http://www.doingbusiness.org/Methodology
http://www.doingbusiness.org/Research

تنزيل التقارير
يمكن الحصول على تقارير *ممارسة أنشطة الأعمال*. وكذلك التقارير دون الوطنية والمواجز الإقليمية الخاصة بالإصلاح. والمواجز القطرية والإقليمية المعدة وفقاً للاحتياجات
http://www.doingbusiness.org/Reports

المشاريع المحلية والإقليمية
الاختلافات في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال على المستوى دون الوطني والمستوى الإقليمي
http://www.doingbusiness.org/Subnational-Reports

المكتبة القانونية
مجموعة إلكترونية من القوانين والإجراءات الحكومية المتعلقة بأنشطة الأعمال والمرأة
http://www.doingbusiness.org/Law-library
http://wbl.worldbank.org

الشركاء المحليون
أكثر من 9 آلاف مهني في 183 بلداً شاركوا في مشروع *ممارسة أنشطة الأعمال*
http://www.doingbusiness.org/Local-Partners/Doing-Business

كوكب أنشطة الأعمال
خريطة تفاعلية عن سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال*
http://rru.worldbank.org/businessplanet

Doing Business
THE WORLD BANK IFC
2012

المحتويات

v تمهيد
1 ملخص وافٍ
16 معلومات عن تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*: القياس من أجل تحديد الأثر

إن تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال 2012* هو التاسع في سلسلة من التقارير السنوية المعنية ببحث ودراسة الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها. ويعرض هذا التقرير مؤشرات كمّية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وحماية حقوق الملكية والتي يمكن المقارنة فيما بينها في 183 بلداً - من أفغانستان إلى زمبابوي- وعلى مدار سنوات متعددة.

وتخضع للقياس في هذا التقرير الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 11 مرحلة من حياة منشأة الأعمال، هي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار (تصفية النشاط التجاري سابقا)، وتوظيف العاملين. ولم يتم في تقرير هذا العام إدراج البيانات الخاصة بتوظيف العاملين ضمن مؤشرات ترتيب البلدان على أساس سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال*.

يشار هنا إلى أن البيانات المُستخدمة في تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* 2012 هي حتى 1 يونيو/ حزيران 2011. وتُستخدم هذه المؤشرات في تحليل النواتج الاقتصادية وتحديد الإصلاحات التي نجحت ومكان نجاحها وأسباب هذا النجاح. وسيقوم فريق إعداد التقرير هذا العام بنشر الفصول التي تتناول هذه القضايا في كل من مجالات التقرير الأحد عشر - وتوضح الاتجاهات العالمية على موقعه على شبكة الإنترنت . ويمكن الاطلاع على هذه الفصول على الموقع الإلكتروني لتقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*: http://www.doingbusiness.org.

وقد تم تغيير الطريقة المنهجية الخاصة بمؤشرات تراخيص البناء، والحصول على الائتمان، ودفع الضرائب، في الإصدار الحالي من تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال 2012*. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم "ملاحظات على البيانات".

تمهيد

لا شك أن تعزيز نمو القطاع الخاص وضمان قدرة الفقراء على المشاركة في جني ثماره يقتضي توافر بيئة إجرائية يمكن فيها للمنضمين الجدد من لديهم رغبة وأفكار جيدة، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي، البدء في نشاط تجاري، وحيث يمكن للشركات الاستثمار والنمو، ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل. وتقرير *ممارسة أنشطة الأعمال 2012* هو التاسع في سلسلة من التقارير السنوية المعنية بقياس الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها. ويعرض التقرير مؤشرات كمية لقياس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وحماية حقوق الملكية في 183 بلداً من أفغانستان إلى زمبابوي. علماً بأن البيانات المستخدمة هي حتى الأول من يونيو/حزيران 2011.

ويقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة أي قواعد لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكلفة تسوية المنازعات؛ وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال. ويتمثل الهدف هنا في تصميم إجراءات حكومية تتسم بالكفاءة، والبساطة في التطبيق، وأن تكون متاحة لكل من يحتاج إلى الاطلاع عليها. وفي بعض المجالات، يعطي التقرير تقديرات أعلى للإجراءات التي توفر سبل الحماية الأقوى لحقوق المستثمرين، مثل وضع معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة (Related-Party Transactions).

ويتناول التقرير بالبحث الشركات المحلية، وخاصة الشركات الأصغر حجماً، ويقيس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها طوال مراحل حياتها. ويستند الترتيب العام للبلدان في تقرير هذه السنة على أساس مجموعات مؤشرات تقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية المؤثرة على 10 مجالات في حياة مُنشأة الأعمال، وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار (تصفية النشاط التجاري سابقا). وبالإضافة إلى ذلك، يعرض التقرير بيانات عن الإجراءات والقواعد المنظمة لتوظيف العاملين.

ولتقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* نطاق محدود. فهو لا يسعى إلى قياس جميع التكاليف والمنافع المترتبة على قانون أو إجراء حكومي بالنسبة للمجتمع ككل. كما أنه لا يقيس جميع جوانب بيئة أنشطة الأعمال التي تهم الشركات والمستثمرين أو التي تؤثر على قدرة أي بلد على المنافسة. فالتقرير يهدف ببساطة إلى تزويد كبار رجال الأعمال وواضعي السياسات بقاعدة بيانات من الحقائق والبينات التي تحقق استنارة عملية وضع السياسات، وتتيح بيانات مفتوحة لأغراض البحوث حول كيفية تأثير الإجراءات والمؤسسات المنظمة لأنشطة الأعمال على النواتج الاقتصادية، مثل الإنتاجية والاستثمار والقطاع غير الرسمي من الاقتصاد والفساد والبطالة والفقر.

ويقوم التقرير، من خلال مؤشراته، بتتبع التغيّرات في البيئة الإجرائية المنظمة للأعمال التجارية في مختلف أنحاء العالم، حيث جرى تسجيل أكثر من 1750 إصلاحا منذ عام 2004. وعلى الرغم من الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وانعكاساتها، يواصل واضعو السياسات في مختلف أنحاء العالم إصلاح بيئة الأعمال على مستوى الشركة، ويتم تنفيذ الإصلاحات في بعض المجالات بوتيرة أسرع من ذي قبل.

هذه الجهود المتواصلة تثير العديد من الأسئلة: كيف تغيرت الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في مختلف أنحاء العالم وكيف تؤثر هذه التغييرات على أداء الشركات والبلدان؟ وفي ضوء استفادته من توافر سلاسل زمنية طويلة للبيانات حالياً، يقدم التقرير هذا العام مؤشرا تركيبيا يقيس التغيّر بالقيمة المطلقة في البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال في كل بلد خلال السنوات الست الماضية منذ إصدار تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال 2006* الذي جرى نشره في عام 2005. ويُعتبر المؤشر الجديد الذي يُطلق عليه اسم "الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة ("distance to frontier")، الذي يقيس مستوى التغير في الإجراءات الحكومية المنظمة لبيئة الأعمال التي يقيسها التقرير، مؤشرا مكملا للترتيب العام على أساس سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال* والمقارنة المرجعية للأداء الحالي على المؤشرات لكل بلد مع أداء البلدان الأخرى المشمولة في العينة (للمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى الفصل الذي يتناول سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال* ومؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة).

ومازالت أجندة البحوث حافلة بما يستوجب الإنجاز بشأن الإجراءات الحكومية التي تمثل قيوداً معيقة، وحزمة الإصلاحات الأكثر فاعلية، وكيفية تجسيد هذه القضايا في سياق بلدٍ ما. ولتحفيز البحوث الجديدة في هذا المجال، يخطط فريق *مشروع ممارسة أنشطة الأعمال* لعقد مؤتمر في خريف عام 2012 بهدف تعميق فهمنا للروابط بين إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال والسياق الأوسع نطاقا للنتائج الاقتصادية.

إن *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* ما كان ليري النور لولا الخبرات والإسهامات السخية التي قدمتها شبكة تضم أكثر من 9000 خبير محلي من بينهم محامون، واستشاريو شركات، ومحاسبون، ووكلاء شحن، وموظفون عموميون، وغيرهم من المهنيين ممن يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية أو إسداء المشورة بشأنها في 183 بلداً يغطيها التقرير. ويود فريق إعداد التقرير، بشكل خاص، الإعراب عن خالص الشكر للأطراف العالمية التي شاركت في إعداده:

Allen & Overy LLP
Baker & Mckenzie
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP
Ernst & Young
Ius Laboris, Alliance of Labor, Employment, Benefi ts and Pensions Law Firms
KPMG
the Law Society of England and Wales
Lex Mundi, Association of Independent Law Firms
Panalpina; PwC
Raposo Bernardo & Associados
Russell Bedford International
SDV International Logistics
و Toboc Inc.

وقد استفاد هذا المشروع طوال العام الماضي من المشورة والإسهامات التي قدمتها الحكومات وواضعو السياسات من شتى أنحاء العالم. وبصفة خاصة، يود الفريق أن يتقدم بالشكر إلى حكومات جمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، والمكسيك، والمملكة المتحدة، لتقديمها معلومات وتعليقات تقويمية بشأن دراسات الحالات. ويتقدم الفريق أيضا بالشكر لأكثر من 60 حكومة أسهمت في تقديم معلومات تفصيلية عن الإصلاحات المُطبقة لتحسين بيئة الأعمال في 2011/2010.

ويسرّنا أن نشير إلى أن هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي. ويتوجه الفريق بالشكر لجميع الزملاء من مختلف الإدارات الإقليمية والشبكات بمجموعة البنك الدولي على إسهاماتهم في هذا الجهد.

جاناميترا ديفان

نائب الرئيس ورئيس شبكة

تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص

مجموعة البنك الدولي

ملخص وافٍ

نجح عدد قياسي من حكومات بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، خلال العام الماضي، في إدخال تغييرات على البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال بغرض زيادة سهولة تأسيس الشركات المحلية وتشغيلها. ففي هذه المنطقة التي لم تكن مهتمة بدرجة كبيرة بتعزيز البيئة الإجرائية المنظمة للشركات المحلية قبل نحو ثماني سنوات فقط، نفّذ 36 من أصل 46 بلدا بها إصلاحاتٍ للقواعد الإجرائية المنظمة لممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة بين يونيو/حزيران 2010 ومايو/أيار 2011. ويمثل ذلك قيام نسبة 78 في المائة من بلدان هذه المنطقة خلال هذا العام بإصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 56 في المائة في المتوسط على مدى السنوات الست الماضية (الشكل 1-1).

وعلى الصعيد العالمي، تمثلت الإصلاحات الإجرائية الأكثر شيوعا في الإصلاحات التي استهدفت تبسيط الإجراءات الحكومية الخاصة بتأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية أو استخراج تراخيص البناء. وركز عدد متزايد من البلدان على جهود الإصلاح المعنية بتعزيز المؤسسات القانونية مثل المحاكم وأنظمة وقوانين الإعسار وزيادة سبل الحماية القانونية للمستثمرين وحقوق الملكية. وكان هذا التحول واضحا وملموسا بصفة خاصة في البلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، حيث ركزت 43 في المائة من جميع الإصلاحات المُسجلة في *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* في 2011/2010 على الجوانب التي تقيسها مؤشرات الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار (الشكل 1-2).

في 2011/2010 ككل، نفّذت حكومات 125 بلدا 245 إصلاحا مؤسسيا وإجرائيا، وفقا لمؤشرات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*، أي بزيادة نسبتها 13 في المائة مقارنة بالعام السابق (الإطار 1-1). وتحمل زيادة سرعة وتيرة الإصلاحات الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال أخبارا طيبة لأصحاب الأعمال والمشاريع في الاقتصادات النامية. ويمثّل إنشاء مؤسسة أعمال قفزةً إلى المجهول. وعلى الرغم من ذلك، فإن تأسيس شركة لمزاولة نشاط تجاري أو العثور على فرصة عمل يمثل بالنسبة للفقراء سبيلا مهما للخلاص من براثن الفقر.[1] ومن المعلوم أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل في أغلب الأحيان مصادر رئيسية لخلق فرص العمل في معظم أنحاء العالم.[2] ومع ذلك، يواجه أصحاب المشاريع والأعمال في البلدان النامية معوقات أكبر مقارنةً بنظرائهم في البلدان مرتفعة الدخل. وتندرج مشكلات العثور على العمالة المؤهلة ومواجهة نقص مرافق البنية الأساسية ضمن هذه التحديات. وتتفاقم هذه المشكلات بسبب الإجراءات الحكومية الأكثر صعوبة وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية وما يترتب على ذلك من عدم تشجيع إنشاء الشركات والتوسع في أنشطة الأعمال.

من خلال مؤشرات قياسية لمستوى الأداء في 183 بلدا، يقيسُ *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* ويتتبّع ما طرأ من تغييرات في الإجراءات الحكومية المُطبّقة على الشركات المحلية في 10 مجالات طوال دورة حياتها (الإطار1-2). ومن المنطلقات الأساسية التي يقوم عليها التقرير أن النشاط الاقتصادي يتطلب قواعد رشيدة تتسم بالشفافية ويستطيع الجميع الاطلاع عليها. ويجب أن تكون هذه القواعد الإجرائية متسمة بالكفاءة ومحققة للتوازن بين الحفاظ على بعض الجوانب المهمة لبيئة الأعمال وتفادي التشوهات التي تفرض تكاليف غير معقولة على مؤسسات الأعمال. وعندما تكون الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة والمنافسة محدودة، فإن النجاح في مثل هذه البيئة سيتوقف بدرجة كبرى على معارفك وعلاقاتك واتصالاتك بدلاً من مهاراتك وقدراتك. وعلى النقيض من ذلك، عندما تتصف الإجراءات الحكومية نسبيا بسهولة استيفاء الشروط والقواعد الإجرائية التي يستطيع الجميع الاطّلاع عليها، يتمكن الطامحون من ذوي الموهبة والأفكار الجيدة من تأسيس منشآت الأعمال وتنميتها في القطاع الرسمي من الاقتصاد.

الشكل 1-1: عدد كبير من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء يُطبّق إصلاحات في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 2011/2010

نسبة البلدان التي طبّقت على الأقل إصلاحا واحدا أدى إلى تسهيل *ممارسة أنشطة الأعمال*

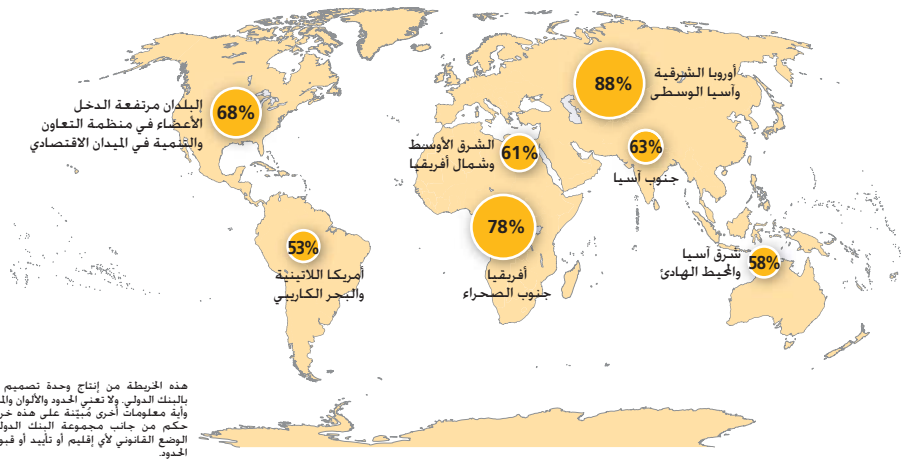

نسبة البلدان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي نفذت على الأقل إصلاحاً واحداً أدى إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال (%)
حسب سنة صدور تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* (DB)

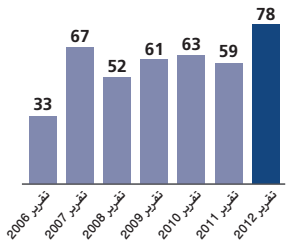

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

وفيما بين المناطق المختلفة، يتعامل أصحاب المشاريع والأعمال في البلدان النامية مع بيئة إجرائية تعتبر في المتوسط أقل ملاءمة لأنشطة الأعمال من مثيلتها في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهذا يعني تحمّل المزيد من التكاليف والكثير من الإجراءات البيروقراطية عند تأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والتجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب. فإجراءات توصيل الكهرباء، التي تمثل بُعداً جديدا هذا العام في الترتيب التصنيفي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، تنطوي على تكاليف أعلى في المتوسط في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء منها في أية منطقة أخرى في العالم - أكثر من 5400 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي (مقابل 93 في المائة في المتوسط من نصيب الفرد من الدخل القومي في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). ولتوصيل الكهرباء، تقوم مؤسسات الأعمال المحلية في العديد من بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى باستيفاء إجراءات شكلية أكثر تعقيدا منها في أي مكان آخر في العالم. ولكن الأمر لا يقتصر فقط على الإجراءات الشكلية أو الروتين. فالبيئة الإجرائية الأقل إيجابية ومواتاة تعني أيضا ضَعفَ سبل الحماية القانونية للمساهمين أصحاب حصص الأقلية وضعف قوانين الضمانات الرهنية والمؤسسات مثل المحاكم ومكاتب المعلومات الائتمانية وسجلات الضمانات والرهونات.

يُلاحظ في أغلب الحالات على الصعيد العالمي أن الإجراءات الحكومية الأكثر كفاءة في تنظيم بيئة الأعمال تمضي جنبا إلى جنب مع قوة المؤسسات القانونية وسبل حماية حقوق الملكية. وتوجد علاقة ترابط بين قوة المؤسسات القانونية وسبل حماية حقوق الملكية في أي بلد حسب قياسها بعدة مجموعات من مؤشرات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* (الحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار) وتعقيد وتكلفة الإجراءات الحكومية التي تقيسها عدة مؤشرات أخرى (بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود). وفيما يتعلق بهذين البُعدين، تحظى البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبهامش كبير، بتوافر البيئة الأكثر ملاءمة على مستوى العالم لأنشطة الأعمال (الشكل 1-3). وعلى الجانب الآخر، تعاني بلدان منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا على الأرجح من ضعف مؤسساتها القانونية وتعقد إجراءاتها الحكومية حسبما تقيسه مؤشرات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

لكن بعض المناطق تحيد عن ذلك الاتجاه العام. ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي مثال على ذلك، إذ تركزت جهود الإصلاح بشكل رئيسي خلال السنوات الست الماضية على تبسيط الإجراءات والمتطلبات المنظمة لأنشطة الأعمال. ومن ثم، تجمع بلدان المنطقة اليوم في أحوال كثيرة بين مؤسسات قانونية أضعف نسبيا وإجراءات حكومية أكثر كفاءة نسبيا. وعلى النقيض من ذلك، توجد ببلدان منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، في المتوسط، مؤسسات قانونية أقوى

الشكل 1-2: في 2011/2010، ركز عدد متزايد من البلدان في مختلف أنحاء العالم على جهود الإصلاح المعنية بتعزيز المؤسسات القانونية وسبل حماية حقوق الملكية

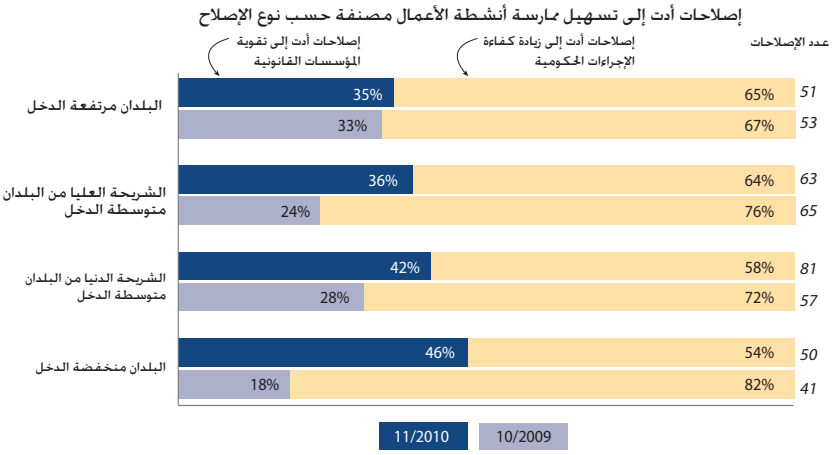

ملاحظة: الإصلاحات التي أدت إلى تقوية المؤسسات القانونية هي تلك المسجلة في مجالات الحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. أما الإصلاحات التي أدت إلى زيادة الكفاءة في الإجراءات الحكومية فهي تلك المسجلة في مجالات بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

الإطار 1-1: النتائج الرئيسية في تقرير هذا العام

- قيام 36 من أصل 46 حكومة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بتحسين البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال للشركات المحلية في 2011/2010، وهذا رقم قياسي بالنسبة للمنطقة منذ عام 2005. ويمثل ذلك أخبارا طيبة لأصحاب المشاريع والأعمال في هذه المنطقة التي ما زالت البيئة الإجرائية لتأسيس وتشغيل مؤسسات أعمال فيها أكثر تعقيداً وتكلفةً بالمقارنة بأية منطقة أخرى في العالم.
- على الصعيد العالمي، نفّذ 125 بلدا ما مجموعه 245 إصلاحا أدت إلى زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في 2011/2010، أي بزيادة نسبتها 13 في المائة مقارنةً بالعام السابق. وفي البلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، ارتفعت نسبة الإصلاحات والتغييرات التي تهدف إلى زيادة كفاءة عمل المحاكم وأنظمة الإعسار وتعزيز حماية المستثمرين عن مثيلتها في السنوات السابقة. وتُعتبر زيادة سرعة وتيرة الإصلاحات الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال أمرا سارا بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل مصادر رئيسية لخلق فرص العمل في الكثير من أنحاء العالم.
- على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها، كان عدد البلدان التي طبقت إصلاحات لتحسين أنظمة الإعسار في 2011/2010 أكبر من مثيله في أية سنةٍ سابقة. إذ قام 29 بلدا بإصلاح أنظمة الإعسار، مقابل 16 بلدا في السنة الماضية و18 بلدا في السنة قبل الماضية. وجرى تنفيذ معظم هذه الإصلاحات في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أو في بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وقد أوضحت البحوث أن أنظمة الإعسار الفاعلة تستطيع التأثير على تكلفة الدَين، والحصول على الائتمان، وكذلك قدرة أي اقتصاد على التعافي خلال فترة الانكماش والركود الاقتصادي وسرعة هذا التعافي.
- توضح البيانات الجديدة أهمية الحصول على معلومات عن الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، علماً بأن المعلومات المتعلقة بجداول الرسوم، والشروط والوثائق والمستندات الخاصة بالقضايا التجارية وإجراءات الإعسار متاحة بكل سهولةٍ ويُسر في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بينما لا تعتبر سهلة المنال في بلدان منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤدي ارتفاع عدد مبادرات الحكومة الإلكترونية في مختلف أنحاء العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة القدرة على الحصول على المعلومات وتحقيق الشفافية.
- يوضح مؤشر جديد أن 94 في المائة من 174 بلدا مشمولا في *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* نجحت خلال السنوات الست الماضية في جعل بيئة الإجراءات الحكومية المطبّقة أكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال. فقد اقتربت هذه البلدان أكثر فأكثر من تحقيق الحد الأعلى للكفاءة (frontier)، وهو مؤشر تركيبي لقياس الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة استنادا إلى تطبيق الممارسات الإجرائية الأكثر ملاءمة عبر 9 مجالات لتنظيم أنشطة الأعمال من بدء النشاط التجاري إلى تسوية حالات الإعسار.
- يسودُ نهجٌ عريض ومستدام لإدارة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في العشرين بلدا ذات البيئة الأكثر ملاءمة الآن لمؤسسات الأعمال. وفيما بين البلدان التي حققت أكبر تقدماً نحو الحد الأعلى للكفاءة (frontier) على مدى السنوات الست الماضية، يسلط التقرير هذا العام الضوء على تجارب جمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والمكسيك والمملكة المتحدة. وقد انضمت كوريا إلى مجموعة البلدان العشرة المتصدرة للإصلاحات على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بعد قيامها بتبسيط الإجراءات المنظمة لتأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري، وإدارة الضرائب، وإنفاذ العقود. كما كانت جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة أحد البلدان الأكثر تحسّنا في العام الماضي على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
- البلدان الأكثر تحسّنا التي قامت في 2011/2010 بأكبر عدد من الإصلاحات، من خلال تنفيذ إصلاحات في ثلاثة أو أكثر من المجالات التي يتناولها *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* هي: المغرب ومولدوفا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وساو تومي وبرنسيبي ولاتفيا وجزر الرأس الأخضر وسيراليون وبوروندي وجزر سليمان وجمهورية كوريا وأرمينيا وكولومبيا.

الشكل 1-3: ازدياد قوة المؤسسات القانونية وسبل حماية حقوق الملكية يرتبط بارتفاع كفاءة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال

متوسط ترتيب كل منطقة طبقا لمجموعات مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

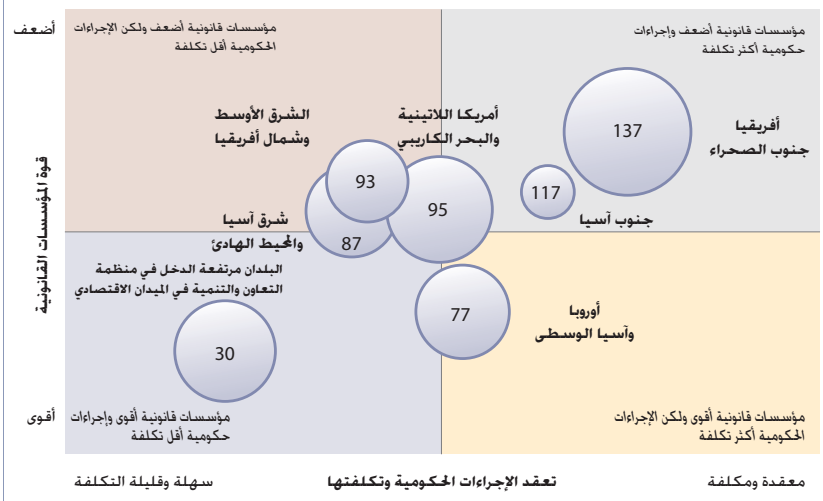

ملاحظة: تشير *"قوة المؤسسات القانونية"* إلى متوسط الترتيب على أساس الأداء في مجالات الحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. ويشير *"تعقيد وتكلفة الإجراءات الحكومية"* إلى متوسط الترتيب على أساس الأداء في مجالات بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود. ويعكس حجم الدائرة في الشكل عدد بلدان المنطقة. أما الرقم فهو متوسط ترتيب المنطقة على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ولنتائج علاقة الارتباط لكل بلد على حدة مغزى إحصائي عند مستوى 1 في المائة بعد تثبيت نصيب الفرد من الدخل القومي.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

الإطار 1-2: قياس الإجراءات الحكومية المطبقة خلال مراحل حياة مؤسسة أعمال محلية

يستند الترتيب العام للبلدان في هذه السنة على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال إلى مجموعات مؤشرات تقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية المؤثرة في 10 مجالات في حياة مُنشأة الأعمال، وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول التقرير القواعد المنظمة لتوظيف العاملين ولكنها غير مشمولة في مؤشرات الترتيب الكلي لسهولة *ممارسة أنشطة الأعمال* في تقرير هذا العام.

يشتمل *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* على نوعين من البيانات والمؤشرات: مجموعة المؤشرات التي تركز على قوة حقوق الملكية وسبل حماية المستثمرين قياساً على معطيات سيناريو الحالة طبقا للقوانين واللوائح المدونة. ويعطي التقرير تقديراً أعلى لصالح تدعيم حقوق الملكية وزيادة سبل حماية المستثمرين، مثل وضع معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة (Related-Party Transactions). وتركز المجموعة الثانية من المؤشرات على تكلفة وكفاءة الإجراءات الحكومية مثل بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية واستخراج تراخيص البناء، واستنادا إلى دراسات حالات الوقت والحركة من منظور أنشطة الأعمال، تقيسُ هذه المؤشرات درجة الكفاءة عن طريق تسجيل الإجراءات، والوقت، والتكلفة المطلوبة لإنجاز المعاملة وفقاً لجميع القواعد النظامية ذات الصلة. ويُحتسب أي تعامل بين الشركة والأطراف الخارجية، مثل الجهات الحكومية، على أنه إجراء واحد. وتُسجل تقديرات التكلفة من واقع جداول الرسوم الرسمية حيثما ينطبق ذلك. للاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجية إعداد *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*، يُرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات والفصل بعنوان "معلومات عن *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*: القياس من أجل تحديد الأثر".

قليلا وإجراءات حكومية أقل كفاءة. وكان اهتمام جهود الإصلاح في هذه المنطقة خلال السنوات الست الماضية بتدعيم المؤسسات القانونية وحماية حقوق الملكية أكبر من مثيله في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[3]

يُسلّم واضعو السياسات في العالم بأهمية دور أصحاب المشاريع والأعمال في خلق الفرص الاقتصادية لأنفسهم وللآخرين، وغالبا ما يتخذ هؤلاء الساسة تدابير وإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز نمو الإنتاجية. وتعتبر الاستثمارات في البنية الأساسية - الموانئ والطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية - أحد المقومات الحيوية لتنمية القطاع الخاص. وفي اقتصاد عالمي يزداد تشابكا، تُصبح الاستثمارات في مجالات التعليم والتدريب أدوات مهمة لا غنى عنها. حتى وإن كان من الأمور المسلّم بها أن هذه الاستثمارات عادةً ما تستغرق وقتا قبل أن تُؤتي ثمارها. والواقع أن البلدان التي نجحت في التحول من وضعية "النامية" إلى وضعية "بلدان مرتفعة الدخل" قد حققت هذا الإنجاز عموما عن طريق تعزيز مهارات القوى العاملة وقدراتها. وتتمثل إحدى الطرق بالغة الأهمية التي ينتهجها واضعو السياسات لتشجيع روح المبادرة والإقدام على تنفيذ المشاريع وأنشطة الأعمال في تهيئة بيئة إجرائية ملائمة لإنشاء مؤسسات الأعمال وتحقيق نموها - وهي طريقة تشجع المنافسة ولا تقف حائلا دون تقدمها وانتشارها.[4]

فرص زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال

تؤدي المؤسسات دورا رئيسيا في تنمية القطاع الخاص. فالمحاكم والسجلات ومصلحة الضرائب ومكاتب المعلومات الائتمانية كلها مقومات أساسية لتحسين عمل الأسواق. ولكفاءة هذه المؤسسات وشفافيتها أهمية كبيرة بالنسبة لأنشطة الأعمال. ولذلك، ومن أجل تحسين كفاءة الإجراءات الحكومية والمؤسسات، تهتم الحكومات في جميع أنحاء العالم - بصرف النظر عن مستوى الدخل القومي - بزيادة الاستفادة من التكنولوجيا. ويقوم أكثر من 100 بلد من 183 بلدا مشمولا في *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* باستخدام أنظمة إلكترونية في تقديم خدمات تتراوح من تسجيل الشركات والتخليص الجمركي إلى رفع دعاوى أمام المحاكم.[5] وتوفر هذه الأنظمة الإلكترونية الوقت والمال لمؤسسات الأعمال والحكومات على حد سواء. كما أنها تتيح فرصا جديدة لزيادة الشفافية وسهولة الاطلاع على المعلومات والتقيد بالأنظمة والإجراءات الحكومية. ولكن لا يمكن القول بأن جميع البلدان تستفيد من فرص الانفتاح التي تُتيحها التكنولوجيات الجديدة. فالقيود المالية وأولويات الموازنة تحول في بعض الأوقات دون المسارعة باستخدام أحدث التكنولوجيات لتحسين نوعية الخدمات العامة.

بحثَ *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* لهذا العام كيفية حصول مؤسسات الأعمال على المعلومات الضرورية للتقيّد بالأنظمة والإجراءات الرسمية، مثل الوثائق والمستندات المطلوبة للتجارة أو جداول الرسوم الرسمية لتأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري أو استخراج تراخيص البناء أو توصيل الكهرباء. ونظرا لافتقار بعض البلدان إلى البنية الأساسية المُطوّرة بالكامل لتكنولوجيا المعلومات، فقد تناول البحث أيضا الكشف عن أية طرق أخرى استخدمتها البلدان لإتاحة هذه المعلومات وسهولة الاطلاع عليها، مثل نشر جداول الرسوم في الهيئة الحكومية المعنية أو عن طريق إعلانات لعموم الجمهور.

وكانت النتائج لافتة للنظر. ففي أغلب بلدان منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يستلزم الحصول على مثل هذه المعلومات إجراء اجتماع مع موظف حكومي. وفي جميع البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتوافر المعلومات عن الشروط والمستندات اللازمة للتجارة على شبكة الإنترنت وفي الهيئة الحكومية المعنية أو بنشرها من خلال الإعلانات العامة

(الشكل 1-4). ولا ينطبق هذا الأمر إلا على حوالي 30 في المائة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأقل من 50 في المائة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن إجراءات تراخيص البناء متوافرة إلكترونيا أو من خلال الإعلانات العامة في حوالي 40 في المائة من بلدان هاتين المنطقتين.

توجد علاقة ارتباط بين سهولة الاطلاع على الجداول الرسمية لرسوم تأسيس الشركات وانخفاض الرسوم المطبقة وكأنهما صنوان متلازمان. فعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة إجراءات تأسيس الشركة في البلدان التي يسهل فيها الاطلاع على جداول الرسوم النظامية 18 في المائة في المتوسط من نصيب الفرد من الدخل القومي مقابل 66 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي في حالة عدم سهولة الاطلاع على تلك الرسوم (الشكل 1-5).

بالإضافة إلى المعلومات اللازمة لمنشآت الأعمال للالتزام بالإجراءات الحكومية السارية، تقوم مؤسسات أخرى مثل المحاكم بتوفير معلومات تساعد على زيادة الشفافية في السوق. وتمثل المحاكم المتسمة بكفاءة العمل والعدالة والإنصاف عاملا أساسيا لخلق الثقة التي تحتاج إليها مؤسسات الأعمال لبناء علاقات عمل جديدة وتوسيع نصيبها في الأسواق - وترسيخ الثقة التي تشجع المستثمرين على الاستثمار. ولكن دور المحاكم لا يقتصر على كفاءة إنفاذ القانون فحسب. ففي حوالي 75 في المائة من عينة تضم 151 بلدا، وجد *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* أن المحاكم أيضا مُلزمة قانوناً بنشر معلومات عن القضايا المرفوعة بشأن حالات الإعسار.

ما هي اتجاهات إصلاح البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال في مختلف أنحاء العالم في 2011/2010؟

في بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، تضمنت الإجراءات المتّخذة لتحسين البيئة الإجرائية أمام المؤسسات والشركات المحلية في 2011/2010 الإصلاحَ الأول لمنظومة القوانين التجارية المنسقة في هذه المنطقة - وهذا الإصلاح القانوني الذي قامت به منظمة تنسيق قوانين التجارة في أفريقيا (OHADA) تطلب توافق آراء بلدانها الأعضاء الـ 16.[1] وتناولت المرحلة الأولى لهذا الإصلاح تبسيط إجراءات تأسيس الشركات ودخولها في السوق وتدعيم قوانين المعاملات المضمونة.

وتمضي برامج إصلاح بيئة الأعمال بوتيرة واسعة النطاق عموما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. حيث نفذ 13 بلدا إصلاحاتٍ في ثلاثة أو أكثر من المجالات التي يقيسها تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* أدت إلى تسهيل *ممارسة أنشطة الأعمال* - من تأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري إلى تصفية النشاط - بما في ذلك بلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات مثل بوروندي وليبريا وسيراليون. واضطلع قانون الشركات الجديد في جنوب أفريقيا بتبسيط إجراءات تأسيس الشركات واستحداث إجراء حكومي جديد لتسهيل إعادة تأهيل الشركات المتعثرة ماليا.

على الرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، استمر تطبيق الإصلاحات لتحسين أنظمة الإعسار عبر أوروبا وفيما بين البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[2] ففي 2011/2010، قام ما مجموعه 29 بلدا من مختلف أنحاء العالم بتحسين أنظمة الإعسار، وكان هذا العدد أكبر من مثيله في أي عام سابق، شاملاً النمسا والدانمرك وفرنسا وإيطاليا وبولندا وسلوفينيا وسويسرا وبلغاريا ولاتفيا وليتوانيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ومولدوفا والجبل الأسود ورومانيا وصربيا وأوكرانيا. وقامت أيسلندا أيضا بوضع شروط أكثر صرامة للموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة. وقامت اليونان والبرتغال وأسبانيا بتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري.

وفي مناطق أخرى، اتسمت وتيرة إصلاح الإجراءات الحكومية بالتفاوت والتباين. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قام 61 في المائة من بلدان المنطقة بتنفيذ إصلاحات إجرائية أدت إلى تسهيل *ممارسة أنشطة الأعمال*. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، استمر بلدان اثنان هما شيلي وكولومبيا في تعزيز البيئة الإجرائية الأكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال - حيث قاما بتنفيذ إصلاحات في ثلاثة من المجالات التي يقيسها تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*. ولم يجر تنفيذ أي إصلاحات في إكوادور أو في أغلبية بلدان البحر الكاريبي.[3]

تصدرت ماليزيا قائمة البلدان التي طبقت إصلاحات في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ حيث قامت باستحداث نظام في المحاكم لرفع الدعاوى وحفظ الملفات إلكترونيا وإنشاء محاكم مدنية وتجارية متخصصة في كوالالمبور ودمج إجراءات تسجيل الشركات والضرائب والتأمينات الاجتماعية وصندوق العمالة في نظام الشباك الواحد (one-stop shop) من أجل تسهيل تأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري. وقامت عدة بلدان جزرية صغيرة - جزر سليمان وتونغا وفانواتو - بتنفيذ إصلاحات في 3 مجالات أو أكثر، وتم في أغلب الحالات دعم تطبيق هذه الإصلاحات بمساندة من برامج المانحين. وفي جنوب آسيا، كانت وتيرة الإصلاح الإجرائية أكثر تباطؤا خلال العام الماضي. وكانت سري لانكا وبوتان الأكثر نشاطا في هذه المنطقة، حيث نفذت سري لانكا إصلاحات ضريبية وأخضعت المعاملات المنطوبة على تضارب في المصالح لشروط موافقات وإفصاح أكثر صرامة، بينما قامت بوتان بتدشين سجل عام للائتمان وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري.

1. تعبّر هذه المنظمة عن منظومة قوانين الأعمال المشتركة والمؤسسات المنفذة لها على أساس المعاهدات والاتفاقيات المبرمة التي أقرّها 16 بلدا في غرب ووسط أفريقيا. وقد تم إنشاء هذه المنظمة أصلا من 14 بلدا عضوا في 17 أكتوبر/تشرين الأول 1993 في بورت لويس، موريشيوس.
2. طبقا لصندوق النقد الدولي (2009)، أدت الأزمة المالية إلى زيادة حادة في حالات الإعسار على مستوى المؤسسات والأسر المعيشية وإشهار إفلاس الشركات.
3. لم يتم تسجيل أية إصلاحات أدت إلى تسهيل *ممارسة أنشطة الأعمال* لصالح أي من أنتيغوا وبربودا وجزر البهاما ودومينيكا وغرينادا وهايتي وجامايكا وسانت لوسيا وسانت فنسنت وغرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو في 2011/2010.

الشكل 1-4:الاطلاع على الشروط والمستندات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء والتجارة عبر الحدود هو الأسهل في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

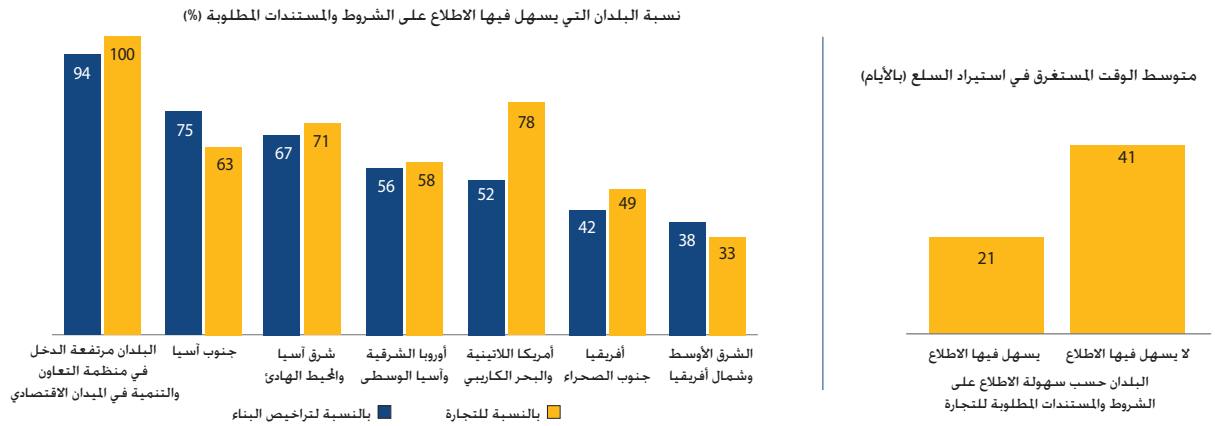

ملاحظة: تُصنف الوثائق والمستندات في فئة "سهولة الاطلاع" إذا كان الاطلاع عليها يتم عبر موقع الجهة المعنية على شبكة الإنترنت أو هيئة حكومية أخرى أو أنها متاحة من خلال الإعلانات العامة بدون الحاجة إلى أخذ مواعيد لمقابلات مع موظفين عموميين. وتغطي عينة البيانات الخاصة بتراخيص البناء 159 بلدا، بينما تغطي عينة بيانات الاطلاع على شروط ومستندات التجارة 175 بلدا. علما بأن الفروق في الشكل الثاني مُهمّة إحصائيا عند مستوى 5 في المائة بعد أخذ الفروق بين متوسطات نصيب الفرد من الدخل القومي في الحسبان.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

الشكل 1-5: علاقة ارتباط بين سهولة الاطلاع على جداول الرسوم الرسمية وانخفاض تلك الرسوم

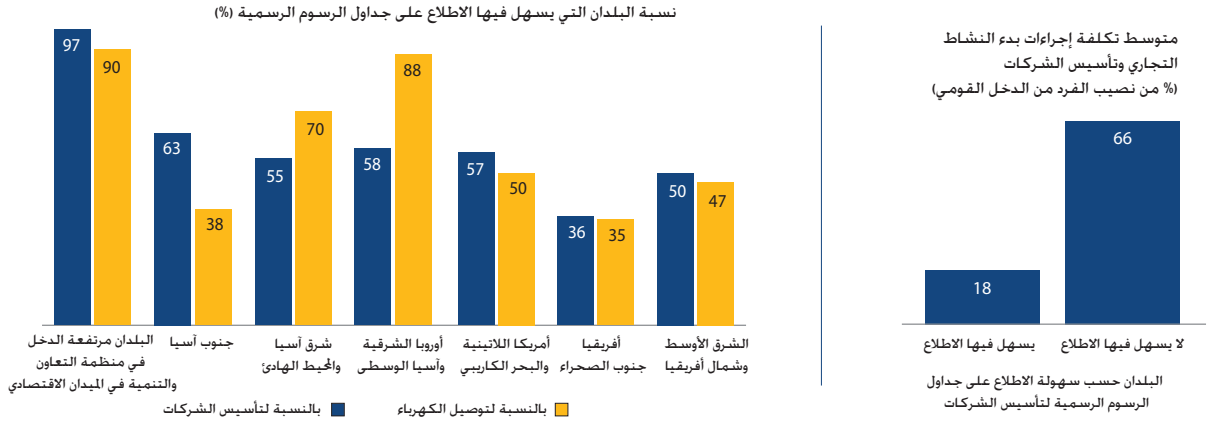

ملاحظة: تُصنف جداول الرسوم الرسمية في فئة "سهولة الاطلاع" إذا كان الاطلاع على المعلومات يتم إما عبر موقع الجهة المعنية على شبكة الإنترنت أو هيئة حكومية أخرى أو أنها متاحة من خلال الإعلانات العامة بدون الحاجة إلى أخذ مواعيد لمقابلات مع موظفين عموميين. وتغطي عينة البيانات الخاصة بالاطلاع على جداول الرسوم الرسمية لتأسيس الشركات 174 بلدا، بينما تغطي عينة بيانات الاطلاع على رسوم توصيل الكهرباء 181 بلدا. علما بأن الفروق في الشكل الثاني مُهمّة إحصائيا عند مستوى 5 في المائة بعد أخذ الفروق بين متوسطات نصيب الفرد من الدخل القومي في الحسبان.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

كيف يقوم أفضل 20 بلدا بإدارة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال

تضم مجموعة أكثر 20 بلدا تطبيقاً للإجراءات الحكومية الأكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال كما يتضح من الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة الأنشطة الأعمال كلا من: سنغافورة وهونغ كونغ (الصين) ونيوزيلندا والولايات المتحدة والدانمرك والنرويج والمملكة المتحدة وجمهورية كوريا وأيسلندا وأيرلندا وفنلندا والمملكة العربية السعودية وكندا والسويد وأستراليا وجورجيا وتايلند وماليزيا وألمانيا واليابان (الجدول 1-1). وحسبما نوّهنا في مواضع أخرى في هذا التقرير، فإن الترتيب على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لا يُصور الحقيقة الكاملة لكافة الجوانب المتعلقة ببيئة الأعمال في بلدٍ ما. فالمؤشرات الأساسية في هذا التقرير لا تقوم بقياس جميع العوامل المهمة لممارسة أنشطة الأعمال مثل الأوضاع الاقتصادية الكلية، وحجم السوق، ومهارات القوى العاملة، والوضع الأمني. ولكنها ترصد بعض أهم جوانب البيئة الإجرائية والمؤسسية بالنسبة لشركات ومؤسسات الأعمال. وقد طبّقت هذه البلدان العشرون إجراءات فاعلة ومُبسّطة بشأن عمليات مثل تأسيس الشركات واستخراج تراخيص البناء وتوفير سبل الحماية القانونية القوية لحقوق الملكية. كما تقوم هذه البلدان بصفة دورية أيضا بتنقيح وتحديث الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في سياق برنامج عمل لتوسيع نطاق القدرة التنافسية والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة من خلال مبادرات الحكومة الإلكترونية.

ويجدر التنويه إلى أن بعض هذه البلدان العشرين كانت تواجه، قبل عقدين من الزمان، تحديات مماثلة لتلك السائدة اليوم في الكثير من البلدان الأقل دخلاً. دعونا ننظر مثلا إلى سجل الملكية في النرويج. فهي اليوم أحد البلدان الأعلى كفاءة في هذا المجال، بينما كانت سجلاتها الورقية في عام 1995 تملأ 30 كيلومترا من الرفوف التي كانت تزيد بمعدل كيلومتر واحد سنويا. ولكن النرويج اتخذت خطوات لتغيير هذا الوضع، حيث قامت أولا بدمج إدارة الأراضي ومصلحة المساحة ثم أنشأت النظام الإلكتروني للملفات الرقمية لسجلات السجل العيني. وفي عام 2002، ولإتاحة صكوك الملكية إلكترونيا، قامت بتعديل قانون نقل الملكية الذي كان معمولا به على مدى 50 عاما. وبموجب هذا القانون، يتم تسجيل الملكية في ملفات إلكترونية منذ عام 2008.

أما السويد فقامت بإجراء مراجعة منتظمة لتنقيح جميع الإجراءات والقواعد الإجرائية في فترة الثمانينات. وجرى إلغاء جميع المتطلبات الإجرائية التي لا مبرر لها في إطار ما عُرف "بالمقصلة الإجرائية". (وطبّقت المكسيك نهجا مماثلا في فترة التسعينات). وفي جمهورية كوريا، قام المجلس الرئاسي المعني بالقدرة التنافسية الوطنية، الذي تم إنشاؤه في عام 2008، بجعل إصلاح الإجراءات الحكومية إحدى الركائز الأربع لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الكوري. بالإضافة إلى إطلاق طاقات الابتكار في القطاع العام، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق تقدم الأطر القانونية والمؤسسية. وفي سياق مراجعة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في كوريا، وجد المجلس أنه لم تتم مراجعة وتنقيح 15 في المائة من تلك الإجراءات منذ عام 1998. وطبّق المجلس على الفور شروط الانقضاء التلقائي على أكثر من 600 إجراء حكومي و3500 قاعدة إدارية (انظر دراسة حالة كوريا).

يرى واضعو السياسات في بعض البلدان اليوم أن إصلاح الإجراءات الحكومية هو عملية مستمرة تستوجب تنميطها في لجان أو هيئات متخصصة مثل المجلس الاستشاري للتخلص من الأعباء الإدارية في هولندا (Actal) والهيئة التنفيذية لتحسين النظم والإجراءات (Better Regulation Executive) التابعة لوزارة الأعمال والابتكار والمهارات في المملكة المتحدة. ولا تقتصر هذه الهيئات روتينيا على تقييم القواعد والإجراءات الحالية، بل تُولي اهتماما متزايدا بإدارة التدفق الانسيابي للقواعد الإجرائية الجديدة.

وفي المملكة المتحدة في الفترة 2005-2010، نجح برنامج حكومي في تخفيض أعباء استيفاء الشركات ومؤسسات الأعمال للمتطلبات الإجرائية بنسبة 25 في المائة طبقا لما أعلنته الحكومة البريطانية.[6] وبلغت الوفورات الناجمة عن هذا البرنامج لصالح مؤسسات الأعمال 3.5 مليار جنيه إسترليني. ومن المزمع تنفيذ مبادرات جديدة، مثل نظام ("one in, one out") ("لا تكلفة جديدة إلا بإلغاء تكلفة قديمة مساوية لها") ومبادرة تحدي الروتين ("Red Tape Challenge") (انظر دراسة حالة المملكة المتحدة). وتستهدف البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا تخفيض الأعباء الإدارية بنسبة 25 في المائة. ويتمثل الهدف الأساسي في تطبيق إجراءات حكومية "ذكية" والاستغناء عن الإجراءات الأكثر صعوبة والباهظة التكلفة التي تعيق قدرة القطاع الخاص على الابتكار والنمو مع الإبقاء في الوقت نفسه على الإجراءات التي تشجع تكافؤ الفرص أمام الجميع.[7]

وهناك مبادرات أخرى معنية بهدف تحقيق فاعلية الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال بأقل تكلفة ممكنة على الشركات. ففي السويد، قامت الحكومة مؤخرا بتكليف الوكالة السويدية لتحليل سياسات النمو بإجراء دراسات حول أثر تطبيق القواعد الإجرائية على قطاع مؤسسات الأعمال.[8] وأجرت كندا والولايات المتحدة تقييمات الأثر لمنع وضع أية إجراءات باهظة التكلفة بالنسبة للمجتمع.

الجدول 1-1: ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

الترتيب العام لسنة 2012	الترتيب العام لسنة 2011	البلد	عدد الإصلاحات في 2012	الترتيب العام لسنة 2012	الترتيب العام لسنة 2011	البلد	عدد الإصلاحات في 2012	الترتيب العام لسنة 2012	الترتيب العام لسنة 2011	البلد	عدد الإصلاحات في 2012
1	1	سنغافورة	0	62	59	بولندا	2	123	119	أوغندا	1
2	2	هونغ كونغ، الصين	2	63	60	غانا	0	124	123	سوازيلند	1
3	3	نيوزيلندا	1	64	70	الجمهورية التشيكية	2	125	127	البوسنة والهرسك	2
4	4	الولايات المتحدة	0	65	64	دومينيكا	0	126	120	البرازيل	1
5	5	الدانمرك	1	66	69	أذربيجان	0	127	125	تنزانيا	1
6	7	النرويج	0	67	71	الكويت	0	128	130	هندوراس	2
7	6	المملكة المتحدة	1	68	76	ترينيداد وتوباغو	0	129	126	إندونيسيا	1
8	15	جمهورية كوريا	3	69	91	بيلاروس	3	130	131	إكوادور	0
9	13	أيسلندا	2	70	67	جمهورية قيرغيز	0	131	128	الضفة الغربية وقطاع غزة	0
10	8	أيرلندا	0	71	73	تركيا	2	132	139	الهند	1
11	14	فنلندا	1	72	65	رومانيا	2	133	133	نيجيريا	0
12	10	المملكة العربية السعودية	1	73	68	غرينادا	0	134	136	الجمهورية العربية السورية	1
13	12	كندا	1	74	81	جزر سليمان	4	135	135	السودان	0
14	9	السويد	0	75	66	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0	136	134	الفلبين	1
15	11	أستراليا	1	76	75	فانواتو	3	137	144	مدغشقر	2
16	17	جورجيا	4	77	72	فيجي	0	138	138	كمبوديا	1
17	16	تايلند	1	78	74	ناميبيا	1	139	132	موزامبيق	0
18	23	ماليزيا	3	79	78	ملديف	0	140	137	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0
19	19	ألمانيا	0	80	79	كرواتيا	1	141	150	سيراليون	4
20	20	اليابان	0	81	99	مولدوفا	4	142	146	بوتان	2
21	31	لاتفيا	4	82	77	ألبانيا	1	143	142	ليسوتو	1
22	34	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	4	83	86	بروني دار السلام	1	144	140	جمهورية إيران الإسلامية	0
23	21	موريشيوس	0	84	80	زامبيا	0	145	141	ملاوي	2
24	18	إستونيا	0	85	82	جزر البهاما	0	146	148	مالي	2
25	24	تايوان، الصين	2	86	89	منغوليا	1	147	152	طاجيكستان	1
26	22	سويسرا	2	87	83	إيطاليا	1	148	143	الجزائر	1
27	25	ليتوانيا	2	88	85	جامايكا	0	149	145	غامبيا	3
28	27	بلجيكا	2	89	98	سري لانكا	2	150	151	بوركينا فاصو	3
29	26	فرنسا	1	90	107	أوروغواي	2	151	155	ليبريا	3
30	30	البرتغال	2	91	87	الصين	0	152	149	أوكرانيا	4
31	29	هولندا	0	92	88	صربيا	2	153	147	بوليفيا	0
32	28	النمسا	1	93	92	بليز	1	154	157	السنغال	4
33	35	الإمارات العربية المتحدة	2	94	115	المغرب	3	155	161	غينيا الاستوائية	1
34	32	إسرائيل	2	95	84	سانت كيتس ونيفس	1	156	160	غابون	1
35	36	جنوب أفريقيا	3	96	95	الأردن	2	157	156	جزر القمر	1
36	38	قطر	2	97	93	غواتيمالا	0	158	153	سورينام	0
37	37	سلوفينيا	3	98	90	فيتنام	1	159	162	موريتانيا	1
38	33	البحرين	0	99	94	الجمهورية اليمنية	1	160	154	أفغانستان	1
39	41	شيلي	3	100	101	اليونان	2	161	165	الكاميرون	2
40	49	قبرص	1	101	97	بابوا غينيا الجديدة	0	162	158	توغو	2
41	39	بيرو	3	102	100	باراغواي	2	163	174	سان تومي وبرنسيبي	4
42	47	كولومبيا	3	103	109	سيشيل	2	164	159	العراق	0
43	42	بورتو ريكو (الولايات المتحدة)	2	104	103	لبنان	1	165	163	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0
44	45	أسبانيا	1	105	96	باكستان	0	166	164	أوزبكستان	1
45	50	رواندا	3	106	102	جزر مارشال	0	167	170	كوت ديفوار (ساحل العاج)	3
46	40	تونس	0	107	110	نيبال	1	168	169	تيمور- ليشتي	2
47	58	كازاخستان	1	108	105	الجمهورية الدومينيكية	1	169	177	بوروندي	4
48	43	الجمهورية السلوفاكية	1	109	106	كينيا	1	170	167	جيبوتي	1
49	53	عمان	3	110	108	جمهورية مصر العربية	0	171	168	زمبابوي	0
50	44	لكسمبرغ	0	111	104	إثيوبيا	0	172	171	أنغولا	2
51	46	هنغاريا	0	112	112	السلفادور	1	173	172	النيجر	1
52	48	سانت لوسيا	0	113	114	الأرجنتين	0	174	166	هايتي	0
53	54	المكسيك	3	114	113	غيانا	1	175	173	بنن	2
54	52	بوتسوانا	0	115	111	كيريباتي	0	176	181	غينيا - بيساو	2
55	61	أرمينيا	5	116	116	بالاو	0	177	175	جمهورية فنزويلا البوليفارية	0
56	56	الجبل الأسود	3	117	117	كوسوفو	0	178	176	جمهورية الكونغو الديمقراطية	3
57	51	أنتيغوا وبربودا	0	118	122	نيكاراغوا	3	179	179	غينيا	1
58	62	تونغا	3	119	129	الرأس الأخضر	3	180	178	إريتريا	0
59	57	بلغاريا	2	120	124	الاتحاد الروسي	4	181	180	جمهورية الكونغو	1
60	55	ساموا	0	121	121	كوستاريكا	2	182	183	جمهورية أفريقيا الوسطى	3
61	63	بنما	1	122	118	بنغلاديش	0	183	182	تشاد	2

ملحوظة: تم قياس وترتيب جميع البلدان على أساس البيانات المتاحة في يونيو/حزيران 2011، والمدرجة في جداول البلدان. ويكون ترتيب بلد ما على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو متوسط ترتيبه في المجالات العشرة المدرجة في الترتيب العام لهذه السنة. وجرى عرض ترتيب السنة الماضية بالخط المائل: وجرى تعديل هذا الترتيب وفقاً للموضوعات العشرة وتصحيحات البيانات. علماً بأن عدد الإصلاحات يستثني الإصلاحات التي أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ويتم على كل المستويات إيلاء الكثير من الاهتمام بشفافية وضع السياسات. وتعمل الحكومات على تحقيق سهولة القواعد والإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التي تدعمها في الكثير من الحالات مبادرات الحكومة الإلكترونية. فالمملكة المتحدة تطلب مرئيات وتعليقات الجمهور على الاقتراحات المتعلقة بالإجراءات الحكومية المنظمة لبيئة الأعمال على موقع الهيئة التنفيذية لتحسين النظم والإجراءات (Better Regulation Executive) على شبكة الإنترنت.[9] وتقوم كندا والولايات المتحدة بنشر توجيهات وإرشادات بشأن عملية تقييم التحليل الأساسي لتكلفة ومنافع الإجراءات الحكومية الجديدة.

الاختلافات في مستوى الأداء في مختلف مجالات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال

الواقع أن أداء البلدان التي واصلت تطبيق الإصلاحات، على مدى عقود زمنية في أغلب الحالات، تتضح صورته الجيدة عند مقارنته مع أداء البلدان الأخرى في المجالات العشرة المشمولة في ترتيب البلدان هذا العام على أساس سهولة *ممارسة* أنشطة الأعمال - وتستمر تلك البلدان في فعل ذلك بمرور الوقت، *مما* يعكس اتباعها نهجا أكثر اتساقا وشمولية بشأن الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال. وعلى العكس من ذلك، فإن درجة اتصاف الإجراءات الحكومية والمؤسسات بالملاءمة لأنشطة الأعمال في الكثير من البلدان الأخرى تتباين إلى حد كبير نسبيا في مختلف مجالات تنظيم بيئة الأعمال.[10]

ويتضح ذلك من مقارنة أعلى 3 مراتب تصنيفية لبلد ما في المجالات التي يغطيها *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* بأدنى 3 مراتب له (الشكل 1-6). وعلى سبيل المثال، فإن متوسط أعلى 3 مراتب تصنيفية للمجالات لماليزيا يبلغ 11 (الحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، والتجارة عبر الحدود)، بينما يبلغ متوسط أدنى 3 مراتب تصنيفية لها 77 (استخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية).

يُعزى هذا التباين في بعض البلدان إلى عدة أسباب منها سرعة وتيرة الإصلاحات في بعض مجالات تنظيم أنشطة الأعمال. وأحد هذه المجالات هو بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات: فمنذ عام 2003، قام أكثر من 80 في المائة من 183 بلدا يغطيها *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* بزيادة سهولة تأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري. ومن بين هذه البلدان جمهورية مصر العربية التي أصبح تأسيس الشركات فيها مُبسطا بصورة معقولة بفضل إنشاء نظام فاعل هو"مجمع خدمات الاستثمار (one-stop shop)". ولكن إجراءات استخراج تراخيص البناء تستغرق حوالي 7 شهور، ويستغرق إنفاذ العقد من خلال القضاء حوالي 3 سنوات في المتوسط. ويبلغ متوسط أعلى 3 مراتب لمصر 54 (تأسيس الشركات، والحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود)، بينما يبلغ متوسط أدنى 3 مراتب 149 (استخراج تراخيص البناء، ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود).

الواقع أن الإصلاحات التي أدت إلى تبسيط إجراءات تأسيس الشركات تصدرت الأجندة في وقت مبكر - وخاصة في الأسواق المشتركة مثل الاتحاد الأوروبي الذي تتوافر فيه حرية تأسيس الشركات وتشغيلها في أي بلد من البلدان الأعضاء. وبمضي الوقت، زادت وتيرة إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لبيئة الأعمال في مجموعتي البلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. وساعد في تطبيق هذه الإصلاحات ارتفاع وتيرة التعلم من النظراء (peer learning) فيما بين واضعي السياسات في مختلف أنحاء العالم. ففي كل عام، يجتمع مديرو مصالح سجل الشركات في 31 بلدا لمناقشة التحديات والحلول.[11] وفي الوقت الحالي، يقوم ممثلون من كندا، التي تحتل المرتبة الثالثة على مؤشرات سهولة تأسيس الشركات، بتقديم المشورة لبُلدان متنوعة مثل إندونيسيا وبيرو. وفي 2011/2010، طبّق 53 بلدا إصلاحات أدت إلى سهولة تأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري (الشكل 1-7). ومنذ عام 2005، ارتفع عدد البلدان التي يستغرق تأسيس الشركات فيها أقل من 20 يوما من 41 إلى 98 بلدا.

يمكن أن يكون تحسين البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال أمرا صعبا ويستغرق وقتا طويلا، وخاصة عندما تنطوي التحسينات على تغييرات مؤسسية أو قانونية كبيرة. فبعض الإصلاحات تتطلب مفاضلات سياسية صعبة. وقد يتطلب الأمر ضغوطاً خارجية للدفع بإجراء تغييرات تشريعية ملموسة. ولا غرابة بالمرّة في أن الأزمات غالبا ما أثبتت أنها أوقات الفرصة السانحة. فعلى الرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، زاد تطبيق الإصلاحات لتحسين أنظمة الإعسار على مدى السنوات الثلاث الماضية، وخاصة في أوروبا وفيما بين البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[12] وفي 2011/2010، قام ما مجموعه 29 بلدا من مختلف أنحاء العالم بتحسين أنظمة الإعسار، وكان هذا العدد أكبر من مثيله في أي عام سابق. وركزت معظم هذه البلدان على تحسين إجراءات إعادة التنظيم (reorganization) بما يتيح مواصلة تشغيل الشركات القابلة للاستمرار.

تتيحُ الاختلافات عبر مجالات تنظيم بيئة الأعمال فرصة حقيقية أمام واضعي السياسات المهتمين بإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال. وليست هناك أية غرابة في أن المجالات المختلفة لتنظيم البيئة الإجرائية تتفاعل مع بعضها بعضاً. وتشير بعض البحوث إلى أن تأثير إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال يتعاظم عندما يقترن بتنظيم فاعل في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، عندما ألغت الهند نظام التراخيص الصارم المنظم لإجراءات تأسيس الشركات وعملها، كانت المنافع أكبر في الولايات التي تطبق قواعد إجرائية أكثر مرونة بشأن العمل والعمال. وكانت مكاسب الناتج الحقيقي في هذه الولايات أعلى بنسبة 17.8 في المائة منها في الولايات الأخرى.[13] وفي المكسيك، وجد الباحثون أن إصلاح إجراءات منح التراخيص البلدية في مختلف الولايات قد أدى إلى زيادة بنسبة 5 في المائة في تسجيل الشركات الجديدة وزيادة في العمالة بنسبة 2.2 في المائة.[14] وكان التأثير الإيجابي أكبر في الولايات التي يقل فيها تفشي الفساد وتُطبّق الحوكمة الجيدة.[15]

وإلى جانب هذه الدراسات المعنية ببلدان محددة، وجدت دراسة تحليلية شاملة لعدة بلدان أن ثمة علاقة ارتباط بين تخفيض الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة نسبيا ذات الحوكمة الجيدة من جهة، وتحقيق زيادة بنسبة 0.3 نقطة مئوية في معدل الاستثمار، وزيادة بنسبة 0.36 في المائة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من جهة أخرى.[16] وتشير دراسة أخرى إلى الآثار التآزرية بين الإصلاحات المؤسسية التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج عالي الجودة وإصلاح التجارة. وفي العديد من البلدان النامية، يمثل الإنتاج مرتفع الجودة شرطا مسبقا لإدراج الشركات في قائمة الشركات المُصدّرة. وبناء على ذلك، فإن من شأن العيوب المؤسسية التي تزيد تكاليف الإنتاج عالي الجودة أن تُحد من تأثير تسهيل التجارة الإيجابي على الدخل.[17]

سدّ الفجوة - توجّه عالمي نحو القواعد الإجرائية الملائمة لأنشطة الأعمال

يتابع واضعو السياسات في أحوال كثيرة الترتيب التصنيفي النسبي الذي يقارن بين البلدان عند نقطة زمنية معينة، ولكنهم يدركون باطراد مدى أهمية التحسينات التي يتم إنجازها في البلدان عبر الوقت. والنتائج حقا في السنوات الأخيرة مُشجعة. ففي السنوات الست الماضية، نجح واضعو السياسات في 163 بلدا في جعل الإجراءات الحكومية المحلية أكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال (الشكل 1-8). فقد جرى في هذه البلدان تقليل الحواجز الماثلة أمام تأسيس الشركات وتشغيلها وتصفيتها، مع تعزيز سبل حماية المستثمرين وحقوق الملكية. وسار عدد قليل فقط من البلدان في الاتجاه المعاكس. وذهبت جمهورية فنزويلا البوليفارية وزمبابوي إلى أبعد حد في جعل الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال أكثر صعوبة.

وقطعت بعض البلدان بصفة خاصة شوطا طويلا في سد الفجوة قياسا على الإجراءات الحكومية في البلدان ذات الأداء الأفضل مثل سنغافورة ونيوزيلندا وبلدان شمال أوروبا (الشكل 1-9). وكان الكثير من تلك البلدان اقتصاداتٍ ناميةً بدأت مسيرة الإصلاح في ظل مستويات مرتفعة نسبيا من البيروقراطية وضعْف سبل حماية حقوق الملكية التي يقيسها *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*. ومع تضييق الفجوة، تقترب هذه البلدان أكثر فأكثر من الحد الأعلى للكفاءة (frontier) - وهو مؤشر تركيبي يقوم على أكفأ *ممارسة* أو أعلى درجة يتم رصدها على كل مؤشر. فبالنسبة لتأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري، مثلا، حققت نيوزيلندا أقصر مدة زمنية تستغرقها الإجراءات في هذا المجال (يوم واحد)، وكندا ونيوزيلندا بالنسبة لعدد الإجراءات المُطبقة (إجراء واحد)، والدانمرك وسلوفينيا بالنسبة للتكلفة (دون مقابل)، وحققت جورجيا، والنرويج،

الشكل 1-6: البيئة الإجرائية في بلد ما قد تكون ملائمة لأنشطة الأعمال في بعض المجالات، وأقل ملاءمة في البعض الآخر

التباين داخل البلد بين المراتب التصنيفية عبر المجالات التي يغطيها التقرير

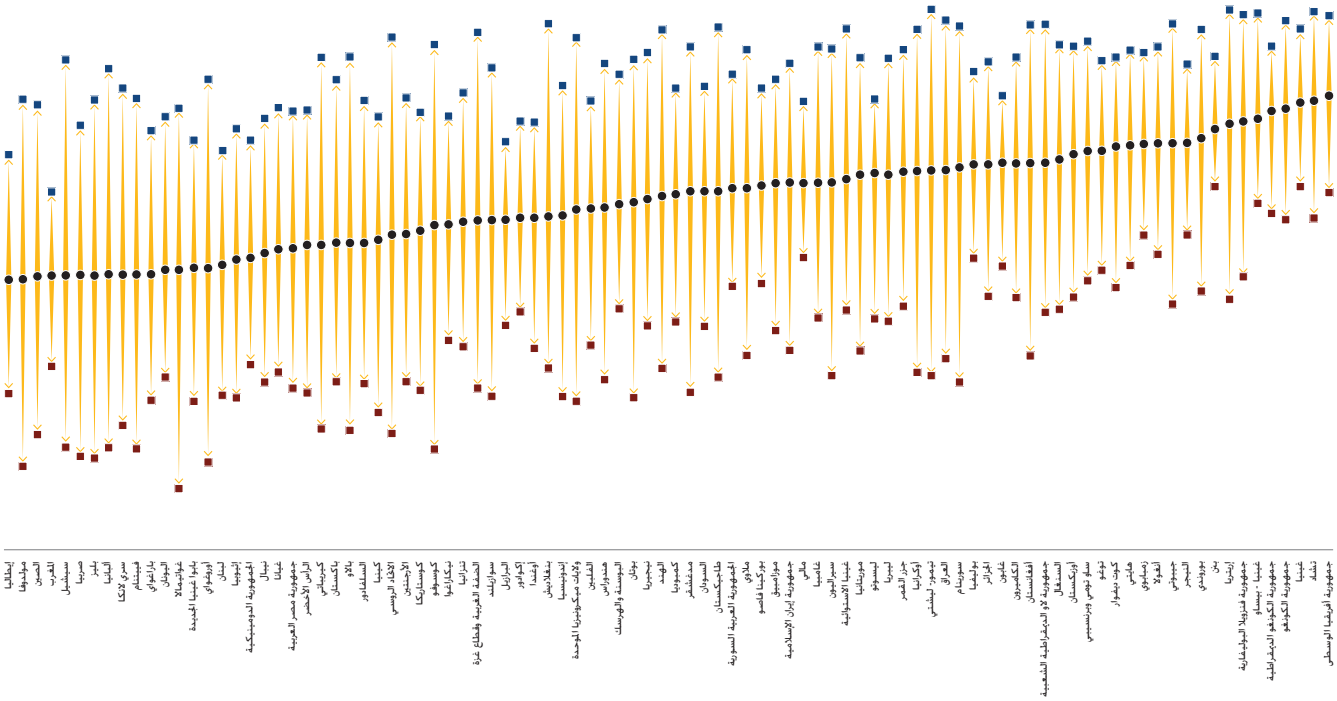

الشكل 1-7: الإصلاحات التي أدت إلى تسهيل بدء النشاط التجاري كانت الأكثر شيوعاً في 2011/2010 وهي تؤتي أكلها مع مرور الوقت

الوقت اللازم لتأسيس الشركة (التوزيع بين البلدان)

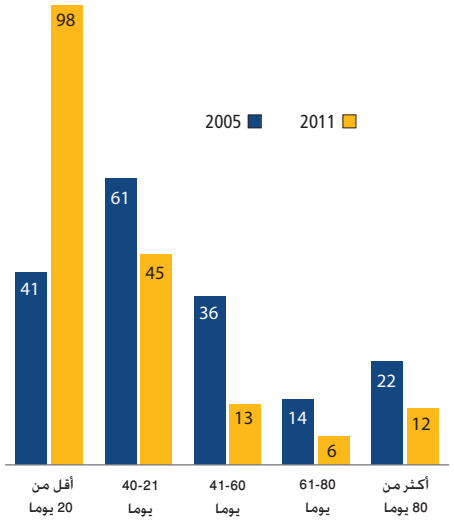

عدد الإصلاحات التي أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، حسب مجالات التقرير

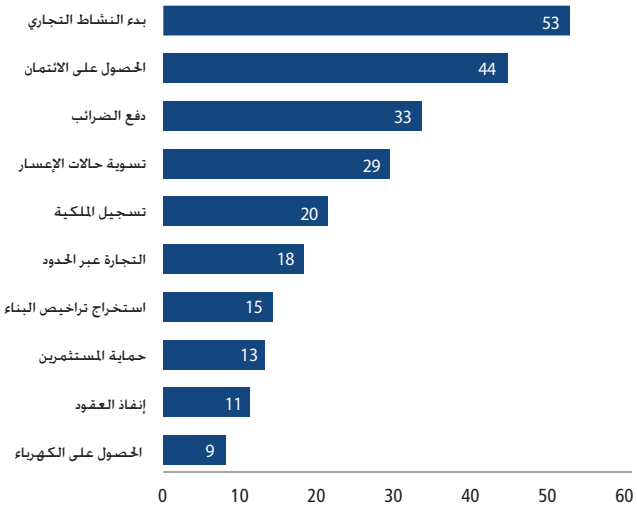

ملاحظة: تشير البيانات في الشكل الثاني إلى النتائج التي تخص 174 بلدا مشمولا *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006* (2005). وتمت إضافة بلدان أخرى في سنوات لاحقة.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

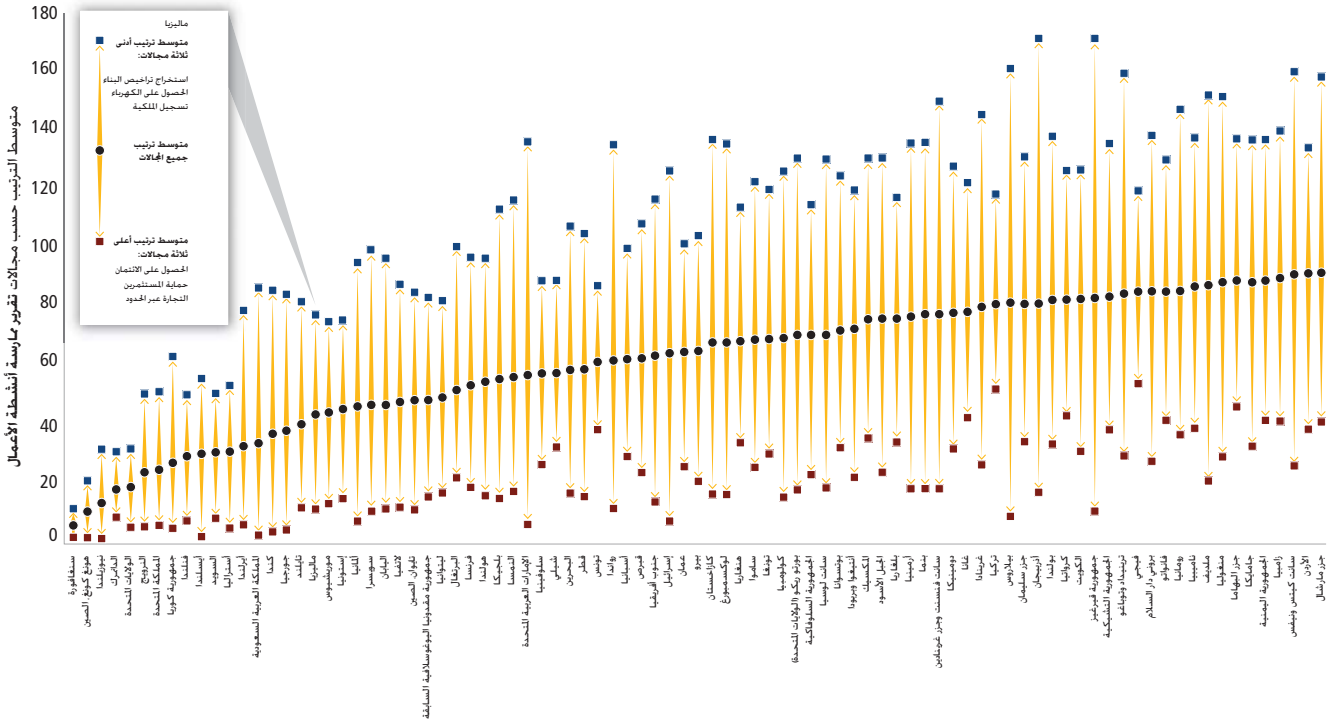

ملاحظة: يوضح الشكل التباين في درجة ملاءمة البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال في بلد ما بمقارنتها مع بلدان أخرى عبر مجالات التنظيم المختلفة. وتوضح الأعمدة الرأسية المسافة بين متوسط أعلى 3 مراتب للموضوعات ومتوسط أدنى 3 مراتب لها في كل بلد من 183 بلدا مشمولا في التقرير عبر المجالات العشرة المشمولة في الترتيب العام في هذه السنة.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

والبرتغال، والسويد، والإمارات العربية المتحدة أقل عدد من إجراءات تسجيل الملكية (إجراء واحد)، فيما حققته فرنسا بشأن عدد المستندات اللازمة للتصدير (2)، وسنغافورة بشأن الوقت المستغرق في إنفاذ العقود (150 يوما). وبذلك يكون الحد الأعلى للكفاءة مُؤشرا بديلا لأفضل الممارسات العالمية عبر جميع مؤشرات قياس المجالات التي يتناولها تقرير *ممارسة* أنشطة الأعمال.

استطاعت البلدان التي حققت أكبر تقدم نحو الحد الأعلى للكفاءة تحقيق هذا الإنجاز بفضل تنفيذ برامج الإصلاح الإجرائي الواسع النطاق التي شملت مجالات متعددة لتنظيم بيئة الأعمال وتجسدت في إستراتيجية طويلة الأمد لزيادة القدرة التنافسية (الشكل 1-10). فالصين، مثلا، نفذت تغييرات على صعيد السياسات في 9 مجالات لتنظيم أنشطة الأعمال منذ عام 2005. وتضمنت تلك التغييرات سنّ قانون جديد للشركات في عام 2005، وإنشاء سجل جديد للائتمان في عام 2006، وسنّ قانون جديد للإفلاس في عام 2007، وهو أول قانون ينظم إفلاس الشركات الخاصة منذ عام 1949 (الشكل 1-11).

يقوم المزيد من البلدان بتنفيذ هذا النهج العريض. ففي 2011/2010، نفّذ 35 بلدا إصلاحات أدت إلى تسهيل *ممارسة أنشطة الأعمال* في 3 أو أكثر من المجالات التي يقيسها التقرير - ومن بين مجموعة البلدان هذه، قام 12 بلدا بتنفيذ إصلاحات في 4 مجالات أو أكثر. علما بأنه قبل 4 سنوات لم يقم سوى 10 بلدان فقط بتنفيذ إصلاحات في 3 مجالات أو أكثر.

وتشمل الأمور الجديدة أيضا النهج الشامل والتنسيق المرتفع وقوة الالتزام من قبل بعض البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة بإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال. فقد قام أكثر من 24 بلدا بإنشاء لجان معنية بالإصلاح الإجرائي وهي في أغلب الحالات تابعة مباشرة للرئيس أو لرئيس الوزراء - مثلما هو الحال في كولومبيا وماليزيا ورواندا.[18] ولم تُحجِم هذه البلدان عن إجراء إصلاحات قانونية جذرية. والجدير بالذكر أن البلدان التي حققت أكثر تقدم في تهيئة بيئة إجرائية أكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال كانت دؤوبة في تعديل القواعد الإجرائية والنظم الإدارية في مجالات متعددة لتشجيع نشاط القطاع الخاص (الإطار 1-3).

إن تزايد اهتمام البلدان النامية بإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال يدعو إلى كثير من التفاؤل. ولا شك أن هذا التفكير المتفتح يمثل أخباراً طيبة لأصحاب المشاريع والأعمال والحكومات على حد سواء.

كان ثُلثا البلدان الاثني عشر التي حققت أكبر تحسن في سهولة *ممارسة* أنشطة الأعمال في 2011/2010 من فئتي البلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. ونفذت جميع هذه البلدان إصلاحات إجرائية من شأنها تسهيل *ممارسة* أنشطة الأعمال في ثلاثة أو أكثر من المجالات العشرة المشمولة في الترتيب العام في هذه السنة (الجدول 1-2).

ميزة التريث للتعلم من تجارب الآخرين

يتمتع الكثير من البلدان اليوم بميزة القدرة على التعلم من تجارب الآخرين. وبالفعل يعتمد كثير من البلدان أفضل الممارسات المستقاة من بلدان أخرى (الجدول 1-3). وللمساعدة في تحديد هذه الممارسات، ينشر *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* لهذا العام على شبكة الإنترنت فصولاً عن القضايا التي ينطوي عليها كل مجال من المجالات الأحد عشر التي يتناولها التقرير. تُلقي نظرة عامة على "الممارسات الناجحة وأسباب نجاحها" من بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات إلى تصفية النشاط وإغلاق الشركة. وتطرح هذه الفصول أيضا أفكارا ورؤى متبصّرة بشأن أهمية كل مجال وتوضيح الاتجاهات العالمية.[19]

الشكل 1-8: في السنوات الست الماضية اقترب 174 بلدا أكثر فأكثر من الحد الأعلى للكفاءة للممارسات الإجرائية

مسافة الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة (بالنقاط المئوية)

2005 ● 2011 ■

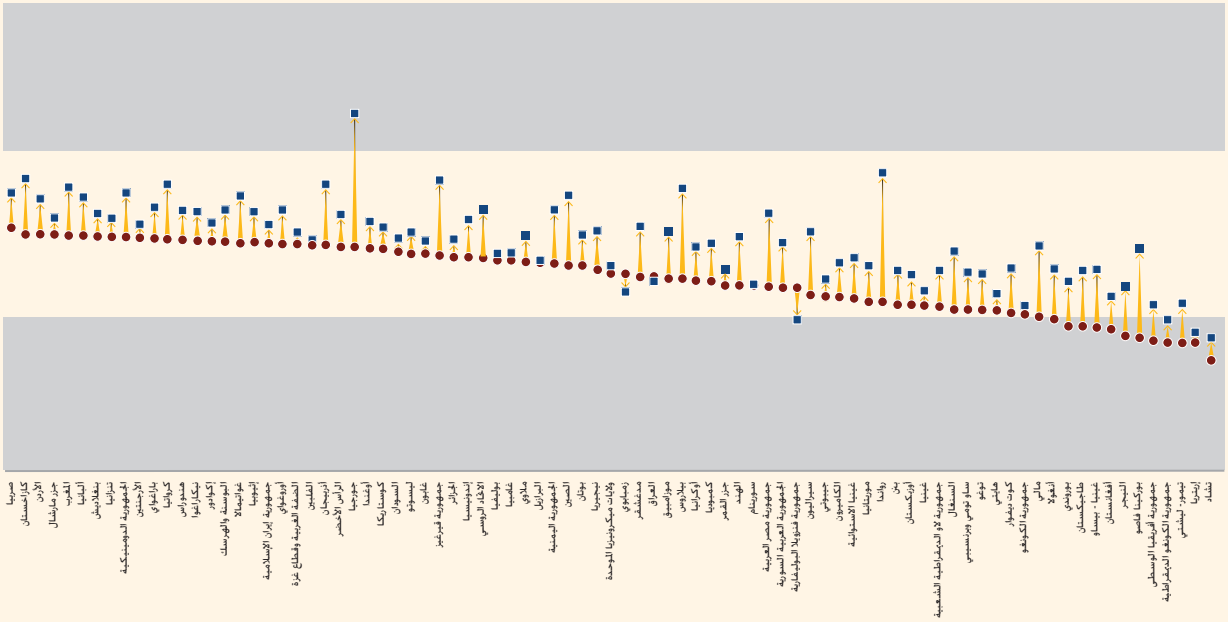

الشكل 1-9: ما هي البلدان الأكثر تقدما في سد الفجوة للاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة؟

التقدم في تضييق المسافة إلى الحد الأعلى للكفاءة، 2005-2011

2005 ● 2011 ■

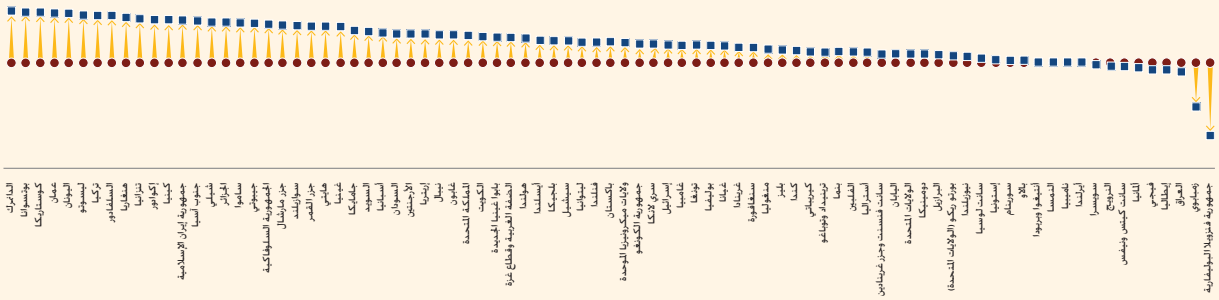

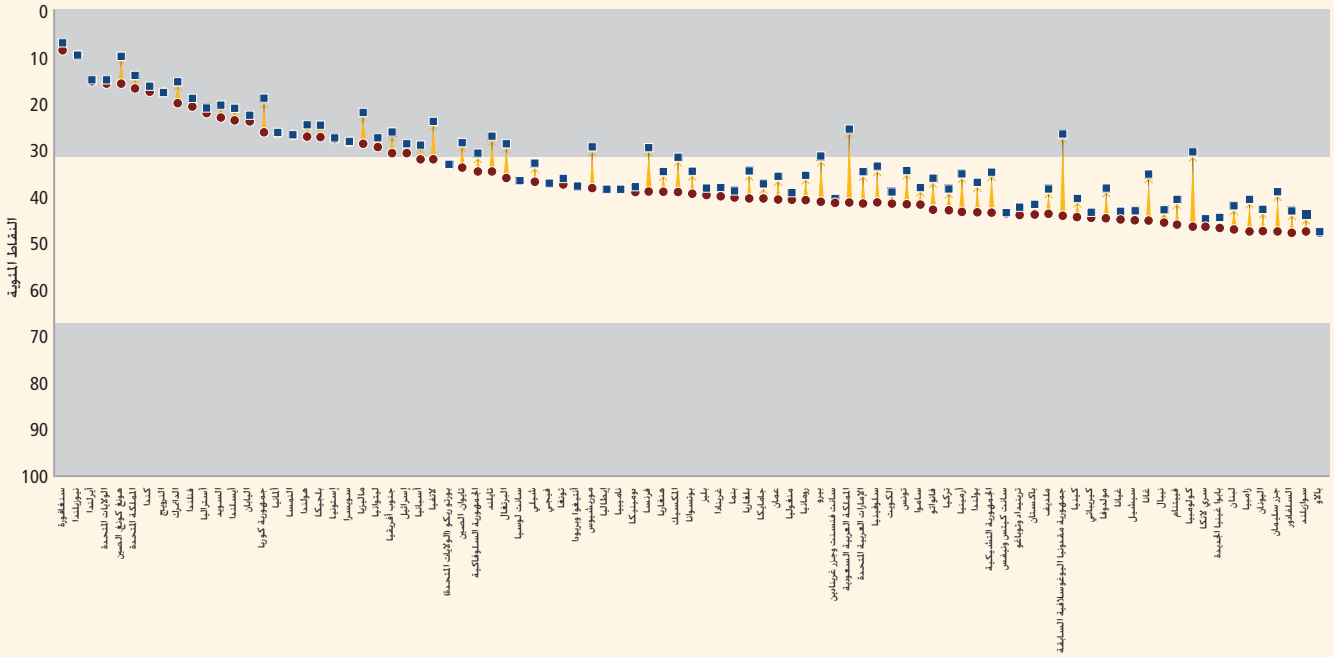

ملاحظة: يوضح مقياس "الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة" مدى اقتراب بلد ما من ذلك "الحد الأعلى للكفاءة" وهو مقياس تركيبي يستند إلى الممارسة الأكثر كفاءة أو أعلى درجة حققها بلد ما في مكونات كل من 9 مجموعات مؤشرات في *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* (ما عدا مؤشرات توظيف العاملين والحصول على الكهرباء) منذ عام 2005. ويمثل المحور الرأسي مسافة الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة. ويمثل الصفر البيئة الإجرائية الأكثر كفاءة (ممارسة الحد الأعلى من الكفاءة).

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

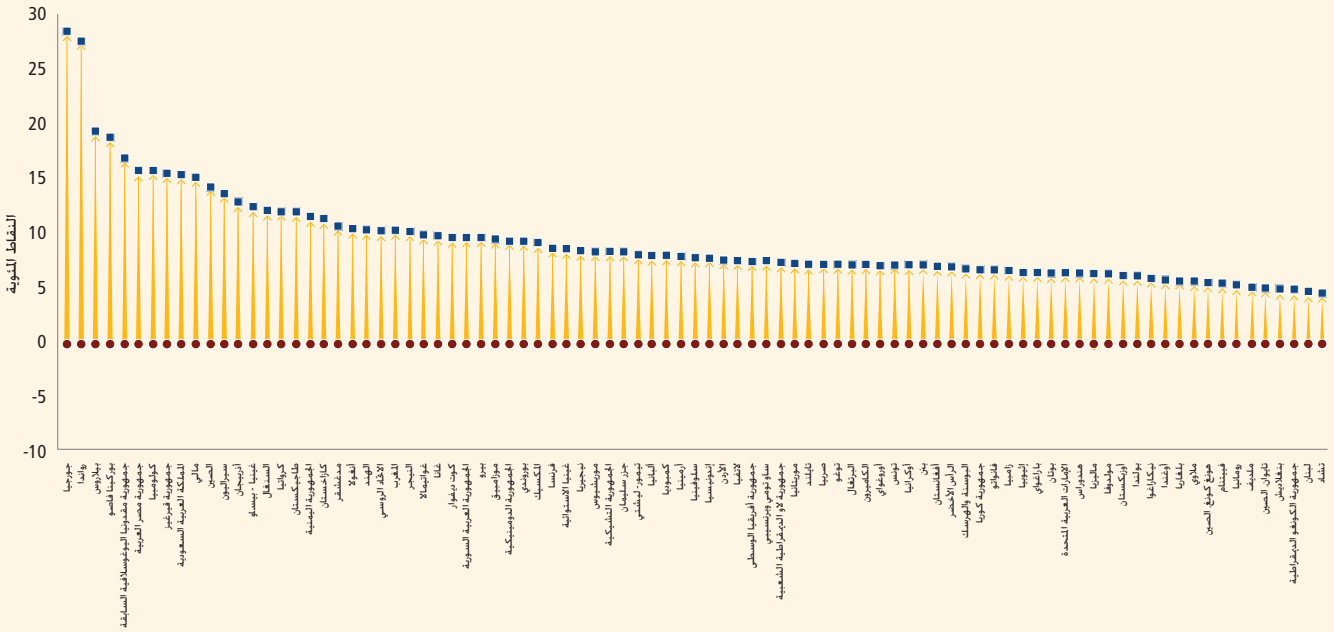

ملاحظة: يوضح الشكل الفرق المطلق لكل بلد بين المسافة التي تفصله عن تحقيق الحد الأعلى للكفاءة في عام 2005 وكذلك في عام 2011.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

الشكل 1-10: البلدان المطبقة لإصلاحات أوسع نطاقا وأكثر استدامة في تنظيم أنشطة الأعمال تحرّكت مسافة أطول نحو الحد الأعلى للكفاءة

عدد السنوات التي قام البلد بتطبيق إصلاحات فيها أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، من تقرير عام 2006 إلى تقرير عام 2012

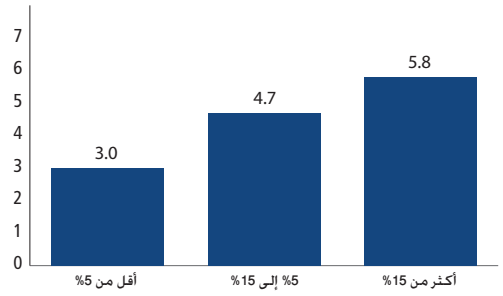

التقدم في تضييق المسافة إلى الحد الأعلى للكفاءة، 2005-2011 (نقاط مئوية)

عدد المجالات التي قام البلد بتطبيق إصلاحات فيها أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، من تقرير عام 2006 إلى تقرير عام 2012

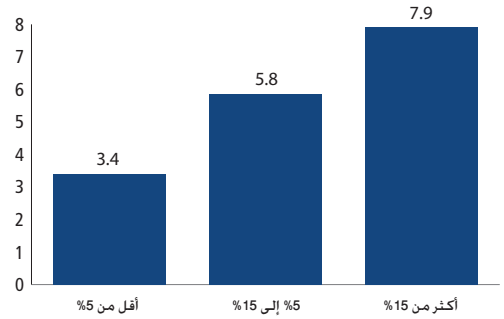

التقدم في تضييق المسافة إلى الحد الأعلى للكفاءة، 2005-2011 (نقاط مئوية)

ملاحظة: تشير البيانات إلى النتائج التي تخص 174 بلدا مشمولا *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006* (الصادر في عام 2005). وتمت إضافة بلدان أخرى في سنوات لاحقة.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

الإطار 1-3: نهج عريض لإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال عبر الوقت في رواندا وجورجيا

أثبت النهج العريض والمستدام لإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في رواندا قدرته على تحقيق التقدم نحو الحد الأعلى للكفاءة (frontier) في مجموعة متنوعة من المجالات (انظر الشكل المعني برواندا). فقد أنجزت رواندا خطوات طموحة في إصلاح أنظمة ملكية الأراضي والجهاز القضائي على مدى سنوات طويلة. ومنذ عام 2001، سنت رواندا قوانين وتشريعات جديدة بشأن الشركات والإفلاس والإجراءات المدنية والمعاملات المضمونة، فضلا عن تبسيط وتعديل المؤسسات والإجراءات الحكومية المنظمة لبدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود من خلال القضاء.

رواندا تعتمد نهجاً عريضاً لجعل الإجراءات الحكومية أكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال

المسافة إلى الحد الأعلى للكفاءة (بالنقاط المئوية)

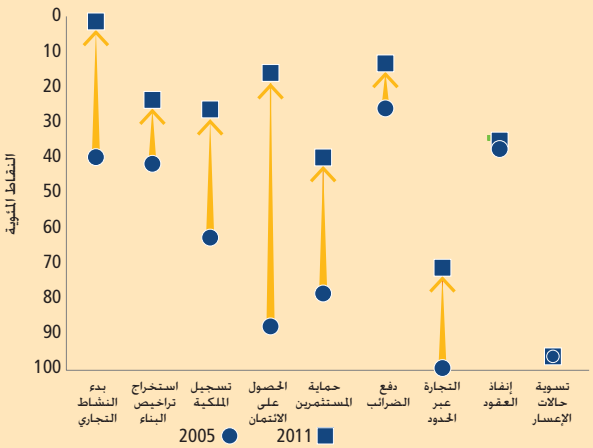

ملاحظة: يوضح الشكل مدى اقتراب الإجراءات الحكومية من أكفأ ممارسة في مجالات مثل تأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري أو استخراج تراخيص البناء وسبل الحماية القانونية الأكثر قوة في مجالات مثل حماية المستثمرين أو الحصول على الائتمان.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

اتبعت جورجيا أيضا نهجا عريضا واسع النطاق في إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال (انظر الشكل المعني بجورجيا). فمنذ 2005، سنت جورجيا قانوناً جديداً للشركات وآخر للإجراءات الجمركية، وأنشأت سجلاً عقارياً جديداً ليحل محل نظامٍ مربكٍ كان يتطلب ازدواجية الموافقات من هيئات حكومية متعددة، كما أنشأت أول مكتب للمعلومات الائتمانية في البلاد، ونفذت إصلاحات قضائية واسعة النطاق.

وفي استقصاءات مؤسسات الأعمال في عام 2008، أقرت الشركات الجورجية بانخفاض مستوى الإجراءات البيروقراطية ومرونة بيئة الأعمال. وأشار كبار المديرين في الشركات إلى أن التعامل مع الإجراءات الحكومية يستغرق أقل من 2 في المائة من وقتهم مقابل 10 في المائة في عام 2002، وهذا أقل معدل على مستوى بلدان منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وتوقع 4 في المائة من الشركات فقط تقديم مدفوعات غير رسمية إلى موظفين عموميين من أجل إنجاز المعاملات مقابل متوسط إقليمي يبلغ 17 في المائة.

وأشارت الشركات الجورجية المشاركة في جولتي استقصاء مؤسسات الأعمال في عامي 2005 و2008 إلى إضافة 23 عاملا دائما في المتوسط للشركة الواحدة خلال تلك الفترة (ما يرفع المتوسط من 61 إلى 84 عاملا).[1] وأفادت الشركات أيضا بحدوث انخفاض كبير في وتيرة الزيارات من قبل مأموري الضرائب أو المقابلات معهم حيث هبط المعدل من 8 في عام 2005 إلى 0.4 فقط في عام 2008. وترجع هذه النتيجة إلى القانون الجديد للضرائب الذي بدأ العمل به في مطلع عام 2005 وأدى إلى خفض فئات الضريبة من 21 إلى 9 فئات.

إلا أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله وإنجازه لتحسين البيئة الكلية لأنشطة الأعمال. فاستقصاءات مؤسسات الأعمال توضح أن قضايا الأمن والبنية الأساسية مازال ضمن الشواغل الرئيسية للشركات في جورجيا.

كيف تقوم جورجيا بتقليل المسافة للاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة

المسافة إلى الحد الأعلى للكفاءة (بالنقاط المئوية)

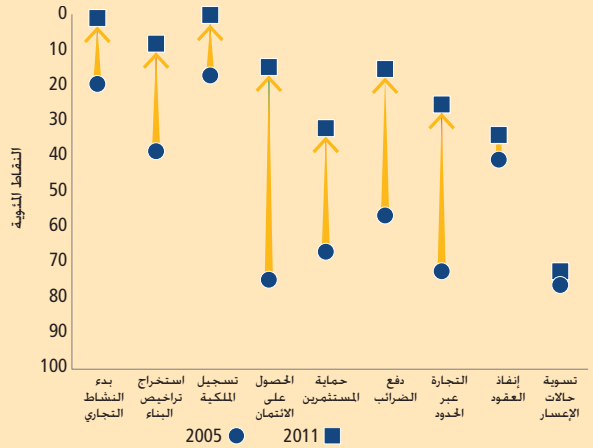

ملاحظة: يوضح هذا الشكل مدى اقتراب ممارسات الإجراءات الحكومية في البلد المعني من الممارسات الأكثر كفاءة في مجالات مثل: بدء النشاط التجاري أو استخراج تراخيص البناء، وتعزيز الحماية القانونية في مجالات مثل حماية المستثمرين أو الحصول على الائتمان.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

1. البنك الدولي 2009 ب.

الشكل 1-11:الصين حققت تقدماً مطرداً نحو تضييق المسافة إلى الحد الأعلى للكفاءة

تضييق المسافة إلى الحد الأعلى للكفاءة (بالنقاط المئوية) في الفترة 2005 إلى 2011

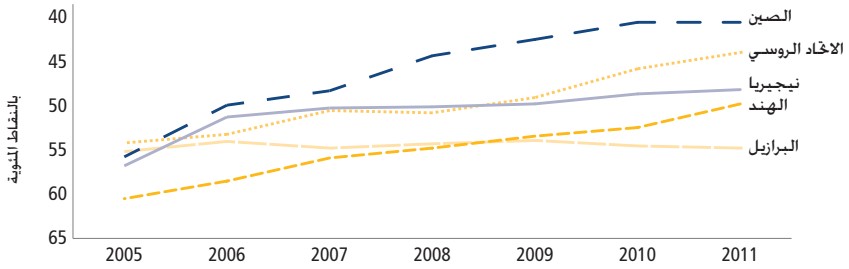

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

ما هي الخطوات التالية المتوقعة؟

قام *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* بقياس وتتبّع الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في السنوات التسع الماضية. وفي خلال تلك الفترة، نجح معظم البلدان في جعل البيئة الإجرائية أكثر ملاءمة بالنسبة للشركات المحلية. وتضطلع الشركات بتهيئة فرص العمل الجديدة، بينما يؤدي واضعو السياسات دورا رئيسيا في تهيئة البيئة الإجرائية التي تشجع على خلق الفرص والنمو والاستثمار.

وقد نشأت أجواء صحية للمنافسة حيث تُقبل البلدان على اعتماد الممارسات الإجرائية الفاعلة المستقاة من بلدان أخرى. وقد أثبتت الدروس القيّمة المستفادة من الآخرين جدواها بالنسبة لبلدان مثل كولومبيا وجورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ورواندا. بل إن الممارسات الجيدة يمكن أن تنشأ في كثير من الحالات في مناطق داخل البلدان الكبيرة نفسها (انظر دراسة حالة المكسيك).

والواقع أن الممارسين المهتمين بالتعلم من الآخرين لديهم مَعينٌ لا ينضب من الموارد والمراجع التي يُستفاد منها. ولذلك، فإن الفصول المعنية بموضوعات مهمة ومحددة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام تضع الأساس لبناء محتوى متاح على شبكة الإنترنت وقاعدة بيانات إلكترونية جديدة عن الممارسات والتجارب والخبرات في إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في مختلف أرجاء العالم. وتستكشف سلسلة دراسات الحالات كيف قامت البلدان بدمج الإصلاح الإجرائي في السياق الأوسع نطاقا للإستراتيجيات المعنية بالقدرة التنافسية أو الإصلاح الإجرائي المُمَنْهج بصفة أكثر عمومية. ويستعرض التقرير هذا العام دراسات عن حالة كل من كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، والمكسيك، والمملكة المتحدة.

وتتيحُ هذه الموارد الواسعة النطاق - بما فيها السلسلة الزمنية المتنامية لبيانات عن الإجراءات الحكومية المنظمة لبيئة الأعمال إمكانية إجراء المزيد من البحوث العملية والتجريبية التي تلقي الضوء على أوجه التعاضد والتآزر بين مختلف مجالات التنظيم إلى جانب بحث تأثير الإصلاح الإجرائي على نتائج اقتصادية مثل انخراط مشاريع وأعمال في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد، وتفشي الفساد، والعمالة، والنمو الاقتصادي. وبالفعل فإن الشواهد مُشجعة، حيث تشير إلى أنه إذا تم تحديد الاختناقات الرئيسية، فإنه سيكون بمقدور التغييرات الموجهة تحقيقَ أثر كبير على إنشاء الشركات الجديدة ورفع مستوى الإنتاجية وتوظيف العمالة. ونظرا لتفاعل الكثير من الإجراءات الحكومية، فإن الإصلاح في مجالات متعددة ينطوي على آثار تعاونية يعزز بعضها بعضاً. ومن المهم أيضا إدراك أن عمليات إصلاح الإجراءات الحكومية يمكن أن تستغرق وقتا قبل أن تسفر عن تغييرات في الاقتصاد.[20]

وهنالك مبادرات أخرى لمجموعة البنك الدولي تقدم بيانات مُكمّلة لموارد *مشروع ممارسة أنشطة الأعمال*. وتتوافر مجموعتا بيانات عالمية لدعم آفاق البحث في مجالات التحليل الأخرى - وتركز مجموعة منهما على القوانين والتشريعات الحكومية المعنية على وجه التحديد بمشاركة المرأة في الاقتصاد، فيما تركز المجموعة الأخرى على القوانين والإجراءات الحكومية المعنية بمشاركة الشركات الأجنبية في الاقتصاد المحلي.[21] كما أن استقصاءات مؤسسات الأعمال، التي تشمل 125 بلدا على مدى أكثر من 9 سنوات، تتيحُ للباحثين وواضعي السياسات إمكانية تقييم الجوانب المميزة للقطاع الخاص في بلد ما عند نقطة

الجدول 1-2 البلدان التي حققت أكبر تحسن في 3 أو أكثر من مجالات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في 2011/2010

		ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال			إصلاحات سهلت ممارسة أنشطة الأعمال									
		الترتيب العام لسنة 2012	الترتيب العام لسنة 2011	التحسن في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	Resolving insolvency
1	المغرب	94	115	-21		√				√	√			
2	مولدوفا	81	99	-18	√				√				√	√
3	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	22	34	-12		√		√	√					√
4	ساو تومي وبرنسيبي	163	174	-11	√	√		√				√		
5	لاتفيا	21	31	-10	√		√	√						√
	الرأس الأخضر	119	129	-10				√	√					√
6	سيراليون	141	150	-9					√			√	√	√
7	بوروندي	169	177	-8		√				√	√			√
8	جزر سليمان	74	81	-7	√			√		√				√
	جمهورية كوريا	8	15	-7	√						√		√	
9	أرمينيا	55	61	-6	√	√			√		√			√
10	كولومبيا	42	47	-5	√						√			√

ملاحظة: يتم ترتيب البلدان على أساس عدد صافي الإصلاحات وتأثيرها في تحسين ترتيبها بالنسبة لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. أولاً، يختار *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* البلدان التي نفذت إصلاحات كان من شأنها تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في 3 أو أكثر من المجالات العشرة المدرجة في الترتيب العام لتقرير هذا العام (انظر الإطار 2-1). أما الإصلاحات التي أدت إلى زيادة الصعوبات أو التكلفة أمام ممارسة أنشطة الأعمال فتُخصم من إجمالي عدد الإصلاحات التي أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال. ثانياً، يرتب التقرير تلك البلدان على أساس تحسنها في الترتيب عن السنة السابقة بالنسبة لسهولة *ممارسة أنشطة الأعمال*، وذلك باستخدام مراتب تصنيفية قابلة للمقارنة. وكلما ازداد مقدار التحسّن، كلما ارتفع ترتيب البلد القائم بالإصلاح.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*.

الجدول 1-3: الممارسات الجيدة في مختلف أنحاء العالم، حسب موضوع ممارسة أنشطة الأعمال

الموضوع	الممارسة	البلدان المطبقة[أ]	أمثلة
تسهيل بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات	إتاحة الإجراءات على شبكة الإنترنت	110	هونغ كونغ، الصين و الكويت و جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة و نيوزيلندا و بيرو و بورتو ريكو (الولايات المتحدة) و سنغافورة
	إنشاء نظام الشباك الواحد	83	البحرين و بوركينا فاصو و جورجيا و جمهورية كوريا و أوروغواي و فييتنام
	عدم فرض الحد الأدنى المطلوب لرأس المال	82	كينيا و مدغشقر والبرتغال ورواندا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة
تسهيل استخراج تراخيص البناء	تطبيق مجموعة منظمة من قواعد البناء	116	كرواتيا وكينيا ونيوزيلندا والجمهورية اليمنية
	استخدام نظام الموافقات على البناء المستندة إلى تحليل المخاطر	86	أرمينيا وألمانيا وموريشيوس وسنغافورة
	إنشاء نظام الشباك الواحد	26	البحرين وشيلي وهونغ كونغ (الصين) ورواندا
تسهيل تسجيل الملكية	استخدام قاعدة بيانات إلكترونية لالتزامات الرهن	108	جامايكا والسويد والمملكة المتحدة
	الالتزام بمدة زمنية محددة فاعلة للتسجيل	54	بوتسوانا وغواتيمالا وإندونيسيا
	إتاحة معلومات عن المساحة على شبكة الإنترنت	50	الدانمرك وليتوانيا وماليزيا
	تسريع إجراءات التسجيل	16	أذربيجان وبلغاريا وجورجيا
	رسوم ثابتة لنقل الملكية	15	نيوزيلندا والاتحاد الروسي ورواندا
تسهيل الحصول على الائتمان	السماح بإنفاذ الحقوق الضمانية خارج نطاق المحاكم	123	أستراليا والهند ونيبال وبيرو والاتحاد الروسي وصربيا وسري لانكا والولايات المتحدة
	نشر البيانات الخاصة بالقروض التي تقل عن 1 في المائة من نصيب الفرد من متوسط الدخل القومي	119	البرازيل وبلغاريا وألمانيا وكينيا وماليزيا وسري لانكا والضفة الغربية وقطاع غزة
	نشر المعلومات الائتمانية الإيجابية والسلبية	100	الصين وكرواتيا والهند وإيطاليا والأردن وبنما وجنوب أفريقيا
	السماح بوصف عام للضمانات	91	كمبوديا وكندا وشيلي ونيجيريا ورومانيا وسنغافورة وفانواتو وفييتنام
	الاحتفاظ بسجل موحد	68	البوسنة والهرسك وغواتيمالا وهندوراس وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة والجبل الأسود ونيوزيلندا ورومانيا وجزر سليمان
	نشر بيانات ائتمانية مأخوذة من تجار التجزئة، أو الدائنين التجاريين، أو شركات المرافق العامة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية.	54	فيجي وليتوانيا ونيكاراغوا ورواندا والمملكة العربية السعودية وأسبانيا
حماية المستثمرين	إجازة إلغاء صفقات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين (ب)	70	البرازيل وموريشيوس ورواندا والولايات المتحدة
	تنظيم الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة	60	فرنسا وأيسلندا وإندونيسيا ولبنان والمملكة المتحدة
	اشتراط الإفصاح التفصيلي	52	هونغ كونغ، الصين وإسرائيل ونيوزيلندا وسنغافورة
	السماح بالاطلاع على جميع مستندات الشركة أثناء المحاكمة	45	شيلي وأيرلندا والمغرب وبيرو وبولندا
	طلب مراجعة خارجية لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة	45	أستراليا وبوروندي وجمهورية مصر العربية والنرويج
	السماح بالاطلاع على جميع مستندات الشركة قبل المحاكمة	41	اليونان واليابان وجنوب أفريقيا والسويد
	تحديد واجبات أعضاء مجلس الإدارة في حالة معاملات الأطراف ذوي العلاقة	31	كولومبيا وماليزيا والمكسيك والولايات المتحدة وفييتنام
تسهيل دفع الضرائب	السماح بالتقدير الذاتي للضرائب	145	الأرجنتين وكندا والصين وجمهورية مصر العربية ورواندا وسري لانكا وتركيا
	السماح بتقديم الإقرار والدفع إلكترونياً	66	أستراليا وكولومبيا والهند وليتوانيا وموريشيوس وسنغافورة وتونس
	فرض ضريبة واحدة لكل وعاء ضريبي	49	هونغ كونغ، الصين وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والمغرب وناميبيا وباراغواي والمملكة المتحدة
تسهيل التجارة عبر الحدود (ج)	استخدام أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات	130[د]	بليز وشيلي وإستونيا وباكستان وتركيا
	استخدام عمليات التفتيش المستند إلى تحليل المخاطر	97	المغرب ونيجيريا وبالاو وسورينام وفييتنام
	إنشاء شباك واحد	49[هـ]	كولومبيا وغانا وجمهورية كوريا وسنغافورة
تسهيل إنفاذ العقود	نشر الأحكام للجمهور	122[و]	أستراليا والنمسا وشيلي والجمهورية الدومينيكية واليونان وموزامبيق ونيجيريا وأوروغواي
	توفير محكمة تجارية مختصة أو دائرة تجارية متخصصة أو قاض لديه معرفة متخصصة	87	بوركينا فاصو وفرنسا وليسوتو والمملكة العربية السعودية وسيراليون وسنغافورة
	السماح بتقديم الشكاوى إلكترونيا	16	أستراليا وجمهورية كوريا وماليزيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة
تسهيل تسوية حالات الإعسار	السماح للجان الدائنين بإبداء الرأي في القرارات ذات العلاقة	103	بلغاريا والفلبين وجنوب أفريقيا
	طلب توافر مؤهلات مهنية أو أكاديمية لدى مديري إجراءات الإعسار بقوة القانون	64	الرأس الأخضر وناميبيا
	توفير إطار قانوني للتسوية خارج ساحات المحاكم	45	إيطاليا والفلبين

ملاحظة: سوف يتم إدراج الممارسات الجيدة بشأن الحصول على الكهرباء في تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال 2013*.

أ. من بين 183 بلدا شملها الاستقصاء، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ب. حق عودة الأطراف صاحبة الشأن إلى وضع مطابق للوضع قبل دخولها في الاتفاقية.

ج. من بين 159 بلداً شملها الاستقصاء بشأن مدى توفر نظام إلكتروني كامل لتبادل البيانات لديها، و 152 بلداً بشأن مدى توفر عمليات التفتيش المستند إلى تحليل المخاطر، و 150 بشأن وجود خدمة الشباك الواحد.

د. يوجد لدى 26 بلدا نظام إلكتروني كامل لتبادل البيانات، بينما يوجد نظام جزئي في 104 بلدان.

هـ. لدى 20 بلدا نظام الشباك الواحد مربوط بجميع الهيئات الحكومية ذات الصلة، ولا توجد روابط كاملة مع الهيئات الحكومية ذات العلاقة في 29 بلدا.

و. من بين 174 بلدا شملها الاستقصاء.

المصدر: قاعدة بيانات *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*: بالنسبة لبدء النشاط التجاري، البنك الدولي أيضاً (2009 ب).

زمنية معينة - من حيث حجم الشركات، وقطاعات الأنشطة، والموقع الجغرافي.[22] ومن خلال المقابلات المباشرة مع أكثر من 130 ألف شركة في مختلف أنحاء العالم، تبحث هذه الاستقصاءات طائفة عريضة من القضايا الخاصة ببيئة أنشطة الأعمال، بما في ذلك أكبر القيود والعوائق من منظور الشركات ومؤسسات الأعمال.

ومازالت أجندة البحوث حافلة بما يستوجب الإنجاز بشأن الإجراءات الحكومية التي تمثل قيوداً معيقة، وحزمة الإصلاحات الأكثر نجاعة وفاعلية، وكيفية تجسيد هذه القضايا في سياق بلدٍ ما. ولتحفيز البحوث الجديدة في هذا المجال، يخطط فريق مشروع *ممارسة أنشطة الأعمال* لعقد مؤتمر في خريف عام 2012 بهدف تعميق فهمنا للروابط بين إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال والسياق الأوسع نطاقا للنتائج الاقتصادية.

حواشي

1. Narayan وآخرون 2000.
2. Ayyagari, Demirguc-Kunt and Maksimovic 2011.
3. كانت نسبة 27 في المائة فقط من جميع الإصلاحات التنظيمية التي سجلها تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الست الماضية إصلاحات معنية بمجالات الحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، كانت نسبة 38 في المائة من جميع الإصلاحات التنظيمية المسجلة مُطبقة في تلك المجالات.
4. يتضح من الأبحاث أن الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال من النوع الذي يقيسه تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* تؤثر على إنشاء شركات جديدة في السوق المحلية، ومستويات إنتاجية تلك الشركات، وخلق فرص جديدة للتوظيف. وتوضح الدراسات المقارنة بين البلدان أن زيادة سهولة دخول الشركات في الأسواق تؤدي إلى ارتفاع معدلات تأسيس الشركات وارتفاع متوسط كثافة النشاط التجاري. وتوجد شواهد وأدلة مشجعة من بلدان مختلفة، مثل كولومبيا والهند والمكسيك والبرتغال، تؤيد هذه النتائج أيضا. للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن هذه الأبحاث وغيرها، انظر الفصل بعنوان "معلومات عن تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*: القياس من أجل تحديد الأثر".
5. تمثل المشتريات والتوريدات الحكومية، وإن كانت غير مشمولة في مؤشرات تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*، مجالا آخر تُستخدم فيه برامج إلكترونية من قبل عدد متزايد من الحكومات بهدف زيادة الشفافية في العلاقات بين الموظفين الحكوميين والموردين.
6. شاركت 19 وزارة في المملكة المتحدة في تنفيذ هذا البرنامج الذي بدأ بإجراء قياس كمي شامل في صيف عام 2005. وفي مايو/أيار 2010، تم تحقيق الهدف المنشود: حيث بلغ التخفيض الإجمالي لتكلفة الأعباء التي تتحملها مؤسسات الأعمال 3.5 مليار جنية إسترليني. واستنادا إلى هذه التجربة، وُضع هدف جديد لتخفيض التكاليف الحالية للإجراءات التنظيمية بمبلغ آخر قدره 6.5 مليار جنيه إسترليني بحلول عام 2015. www.bis.gov.uk
7. المفوضية الأوروبية 2011.
8. يتكون هذا التكليف من تجميع نتائج أحدث البحوث حول أعباء الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال؛ وتبسيط القواعد والإجراءات الحكومية ورصد تأثيرها على أنشطة الأعمال التجارية؛ بحث آثار التكاليف المباشرة وغير المباشرة على مؤسسات الأعمال وعلى الاقتصاد. (الوكالة السويدية لتحليل سياسة النمو 2010).
9. http://www.businesslink.gov.uk
10. لا يقتصر نمط التفاوت الكبير نسبيا عبر المكونات المختلفة للمؤشرات على تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* وحده. إذ يمكن تحديد نمط مشابه، على سبيل المثال، في مؤشر التنافسية العالمية الذي يُصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو مقياس أوسع نطاقا يشمل عوامل مثل استقرار الاقتصاد الكلي، وسلامة المؤسسات العامة، وجوانب رأس المال البشري، ومدى تقدم مجتمع أنشطة الأعمال. وتحصل الولايات المتحدة واليابان، وهما من القوى التكنولوجية الرائدة، على درجات مرتفعة للغاية على المؤشرات المعنية بقياس الابتكار. ولكن أداء هذين البلدين يحصل على درجات أقل على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي بسبب العجوزات الضخمة في الموازنة وارتفاع مستويات الدين العام.
11. البلدان الأعضاء في منتدى مصالح سجل الشركات هي أستراليا وبنغلاديش وبرمودا وبوتسوانا وجزر فيرجن (العذارى) البريطانية وبوركينا فاصو وكندا وجزر كوك وهونغ كونغ (الصين) والهند والأردن وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وملاوي وماليزيا وموريشيوس ونيبال وهولندا ونيوزيلندا ونيجيريا وباكستان ورواندا وساموا وسنغافورة وجنوب أفريقيا وسري لانكا وتونس والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحد وفانواتو وزامبيا. (http://www.corporateregistersforum.org/member-jurisdiction)
12. انظر أيضا البنك الدولي (2009 أ، 2010 أ)
13. Aghion وآخرون 2008
14. Bruhn 2011
15. Kaplan, Piedra وSeira 2007.
16. Eifert 2009
17. Rauch 2010
18. يشمل ذلك الهند وماليزيا وسري لانكا وتايوان (الصين) وفييتنام في شرق وجنوب آسيا؛ ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيز ومولدوفا وطاجيكستان في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ وبوتسوانا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وليبريا ومالي وملاوي وزامبيا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ وغواتيمالا والمكسيك وبيرو في أمريكا اللاتينية.
19. للاطلاع على الفصول المعنية بموضوعات محددة، يُرجى الرجوع إلى موقع التقرير على العنوان التالي: (http://www.doingbusiness.org).
20. للاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى الفصل بعنوان "معلومات عن تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*: القياس من أجل تحديد الأثر".
21. قواعد البيانات عن المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (http://wbl.worldbank.org/)، الاستثمار العابر للحدود (http://iab.worldbank.org/).
22. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (http://www.enterprisesurveys.org).

معلومات عن تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*: القياس من أجل تحديد الأثر

إن وجود قطاع خاص مفعم بالحيوية بشركاته ومؤسساته التي تقوم باستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الإنتاجية من شأنه تشجيع النمو وتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمام الفقراء. ولتعزيز قطاع خاص نابض بالنشاط والحيوية، قامت الحكومات في مختلف أنحاء العالم بإجراء إصلاحات واسعة النطاق، منها برامج معنية بتحرير الأسعار واستقرار الاقتصاد الكلي. لكن الحكومات الملتزمة بالحفاظ على سلامة اقتصاداتها الوطنية وتوفير الفرص لمواطنيها تُركز على ما هو أكثر من مجرد تهيئة الأوضاع الاقتصادية الكلية. وهي تولي كذلك اهتماماً بالقوانين والإجراءات والترتيبات المؤسسية التي ترسم ملامح النشاط الاقتصادي اليومي.

إلا أنه وحتى قبل 10 سنواتٍ، لم تكن هناك مجموعات من المؤشرات العالمية لرصد العوامل الاقتصادية الكلية، وتحليل مدى ملاءمتها. واستندت الجهود الأولى لمعالجة هذه الفجوة في ثمانينيات القرن العشرين إلى البيانات المبنية على التصورات من الخبراء أو استقصاءات مؤسسات الأعمال التجارية التي تعكس في الغالب تصورات وتجارب منفردة لمنشآت الأعمال. ومع ذلك، تُعتبر هذه الاستقصاءات أداة مفيدة لقياس أوضاع الاقتصاد والسياسات. ويقوم عدد قليل للغاية من الاستقصاءات المبنية على الآراء والتصورات بتقديم مؤشرات ذات تغطية عالمية يتم تحديثها سنويا.

يتخذ تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* نهجا مختلفا عن استقصاءات الآراء والتصورات، حيث ينظر التقرير في الأساس إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقيس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها على مدى دورة حياتها. واستنادا إلى دراسات الحالات القياسية، يقدم التقرير مؤشرات كمية بشأن الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، ويقارن بين تطبيقها في 183 بلداً وعبر الوقت. ويُعد هذا النهج مُكملا لاستقصاءات التصورات في كشف القيود والعوائق الرئيسية أمام مؤسسات الأعمال، استنادا إلى تجارب تلك المؤسسات ذاتها وما هو محدد في الإجراءات الحكومية المنطبقة عليها.

تخضع القواعد والإجراءات الحكومية للتحكم المباشر من قبل واضعي السياسات - وفي الغالب فإن واضعي السياسات المهتمين بتغيير تجربة وسلوك منشآت الأعمال سوف يبدأون بتغيير القواعد والإجراءات المؤثرة سلبا على شركات ومؤسسات الأعمال. ويتجاوز تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* رصد وجود مشكلة حيث يشير إلى القواعد أو الإجراءات الحكومية المحددة التي يمكن إصلاحها (الجدول 2-1). وتتيح المقاييس الكمية في التقرير إمكانية البحث في كيفية تأثير تلك الإجراءات المحددة على سلوك الشركات والنتائج الاقتصادية.

غطى أول تقرير في سلسلة تقارير *ممارسة أنشطة الأعمال*، الذي صدر في عام 2003، 5 مجموعات من المؤشرات و133 بلداً. أما تقرير العام الحالي فيغطي 11 من مجموعات المؤشرات و 183 بلداً. وتم إدراج عشرة مجالات في الترتيب العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، فضلاً عن مقاييس موجزة أخرى.[1] واستفاد المشروع من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم.[2] ومازال الهدف الأساسي للتقرير يتمثل في: توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال والعمل على تحسينها والارتقاء بها.

المجالات التي يغطيها تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*

يتأثر استعداد أي صاحب مشروع لتجريب فكرة جديدة بعوامل متعددة منها التصورات بشأن سهولة (أو صعوبة) التعامل مع سلسلة من القواعد المحددة التي تشكل أساس بيئة أنشطة الأعمال. كما أن قرار صاحب المشروع بالمضي قدما في تنفيذ الفكرة، أو التخلي عنها، أو نقلها إلى مكان آخر، يتوقف إلى حد كبير على مدى سهولة استيفاء متطلبات فتح نشاط جديد أو الحصول على الترخيص اللازم للبناء ومدى كفاءة آليات تسوية المنازعات التجارية وحالات الإعسار. ويقدم *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* مقاييس ومؤشرات للإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار - حيثما تنطبق على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.[3] ويتناول التقرير أيضا القواعد المنظمة لتوظيف العاملين.

الجدول 2-1 منهجية تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* تسمح بإجراء مقارنات عالمية موضوعية لكنها محدودة النطاق

المزايا	المحددات
*تتسم **بالشفافية**، وتستخدم **معلومات مستقاة من الواقع** حول ما تقوله القوانين والإجراءات الحكومية (مع عنصر حُسن التمييز في تقديرات الوقت اللازم)*	***محدودية النطاق**: تُركز على ١١ مجالاً للإجراءات المؤثرة على الشركات المحلية؛ ولا تقيس جميع جوانب بيئة الأعمال ولا جميع مجالات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال*
*يمكن تطبيق المقارنات والمعايير المرجعية على جميع البلدان المشمولة في هذا التقرير بفضل **الافتراضات المعيارية***	*استنادا إلى **الحالة القياسية**، تشير المعاملات الموصوفة في سيناريو الحالة إلى مجموعة محددة من القضايا ونوع الشركة*
منهجية غير مكلفة وسهلة التكرار	*التركيز على **القطاع الرسمي من الاقتصاد***
***قابلة للتطبيق**: لا تكتفي بتسليط الضوء على حجم عقبات إجرائية محددة تواجه ممارسة أنشطة الأعمال فحسب، بل أنها تحدد أيضاً مصادرها وتشير إلى الإصلاحات التي يمكن القيام بها.*	***لا يمكن** رصد وتتبّع إلا **الإصلاحات المتعلقة بالمؤشرات***
*تُفسح المجال **لأشكال متنوعة من التفاعل** مع المشاركين المحليين في الاستقصاءات، مما يضمن الدقة من خلال توضيح أي فهم خاطئ للأسئلة.*	***افتراض أن منشأة الأعمال لديها معلومات كاملة** عن المتطلبات الإجرائية وأنها لا تضيع أي وقت في استيفاء الإجراءات*
تغطية شبه كاملة للبلدان في العالم	*جزء من البيانات المستقاة يُشير فقط إلى **أكبر مدينة تجارية في البلد المعني***

ويقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة. ويشمل ذلك القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال. والهدف هنا هو: تصميم إجراءات متسمة بالبساطة والكفاءة في التنفيذ وقدرة جميع من يحتاج إلى استخدامها على الاطلاع عليها. وعلى هذا الأساس، تعطي بعض مؤشرات التقرير تقديراً أعلى لصالح فرض المزيد من الإجراءات الحكومية، مثل معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة (related-party transactions). وتعطي مؤشرات أخرى تقديراً أعلى لصالح تبسيط طرق تنفيذ الإجراءات الحكومية القائمة، مثل استيفاء الإجراءات الشكلية اللازمة لتأسيس الشركات في نظام الشباك الواحد (one-stop shop).

يشتمل مشروع *ممارسة أنشطة الأعمال* على نوعين من البيانات. يُستمد النوع الأول من البيانات من قراءة القوانين والتشريعات من جانب كل من الخبراء المحليين المشاركين وفريق تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*. ويعتمد النوع الثاني على مؤشرات الوقت والحركة التي تقيس درجة الكفاءة في تحقيق الهدف الإجرائي (مثلاً، منح الصفة الاعتبارية لإحدى منشآت الأعمال). وفي إطار مؤشرات الوقت والحركة، يجري تسجيل تقديرات التكلفة من واقع جداول الرسوم الرسمية حيثما ينطبق ذلك. ويتم تحليل أية عملية إجرائية مثل تأسيس الشركة وبدء النشاط التجاري أو تسجيل الملكية ثم تقسيمها إلى خطوات أو إجراءات واضحة ومحددة. وتستند تقديرات الوقت اللازم لكل إجراء إلى الرأي المستنير للخبراء المحليين القائمين عادة بإدارة هذه الإجراءات أو تقديم المشورة بشأنها.[4] وفي هذا الصدد، فإن تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* يبني على العمل الرائد الذي قام به الخبير الاقتصادي هيرناندو دي سوتو في تطبيق منهج الوقت والحركة الذي كان فردريك تيلور أول من استخدمه، وأدى إلى إحداث ثورة في إنتاج الموديل تي من سيارات فورد (Model T). وقد استخدم دي ساتو هذا المنهج في ثمانينيات القرن العشرين لإظهار العقبات التي تعترض سبل إقامة مصنع للملابس يقع على أطراف مدينة ليما.[5]

المجالات التي لا يغطيها تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*

إن معرفة المجالات التي لا يغطيها تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* تضاهي في أهميتها معرفة المجالات التي يغطيها وذلك لفهم المحددات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفسير البيانات.

محدودية النطاق

يركز *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* على 11 مجالا حيث يهدف تحديدا إلى قياس الإجراءات الحكومية المتعلقة بدورة حياة الشركات المحلية في هذه المجالات (الجدول 2-2). وبناء على ذلك، فإن التقرير:

- لا يقيس جميع أوجه بيئة أنشطة الأعمال التي تهم الشركات أو المستثمرين أو جميع العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية. فهو لا يقيس، مثلا، الوضع الأمني والفساد وحجم السوق واستقرار الاقتصاد الكلي وأوضاع النظام المالي ومهارات العاملين من السكان. كما أنه لا يقيس جودة البنية الأساسية. كذلك لا يركز التقرير على الإجراءات الحكومية الخاصة بالاستثمار الأجنبي.
- بينما يركز تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* على نوعية الإطار القانوني، فإنه لا يُقدم قياسا شاملا وجامعاً، حيث لا يغطي جميع الإجراءات والقواعد الإجرائية في البلد المعني. ومع نمو البلدان وتطور التكنولوجيات، يجري إخضاع المزيد من مجالات النشاط الاقتصادي للإجراءات الحكومية. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد القواعد والتشريعات المعتمدة في الاتحاد الأوروبي (acquis) حالياً إلى ما لا يقل عن 14500 قاعدة تشريعية. ويغطي التقرير 11 مرحلة فحسب من دورة حياة الشركة من خلال 11 مجموعة مؤشرات محددة. ولا تغطي مجموعات المؤشرات هذه جميع جوانب الإجراءات الحكومية في الميادين المدروسة. فعلى سبيل المثال، لا تغطي المؤشرات الخاصة ببدء النشاط التجاري أو حماية المستثمرين جميع الجوانب المتعلقة بالتشريعات التجارية. ولا تغطي مؤشرات توظيف العاملين جميع جوانب القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل. فالمؤشرات الراهنة لا تتضمن، مثلا، مقياساً للإجراءات المعنية بالسلامة في العمل أو حق المفاوضة الجماعية.
- كذلك لا يسعى التقرير إلى قياس جميع التكاليف والمنافع المترتبة على قانون أو إجراء ما بالنسبة للمجتمع ككل. فمؤشرات دفع الضرائب، مثلا، تقيس إجمالي سعر الضريبة الذي يمثل تكلفة بالنسبة لمُنشأة الأعمال. كما لا تقوم المؤشرات، وليس من المُزمع أن تقوم، بقياس البرامج الاجتماعية والاقتصادية الممولة من الإيرادات الضريبية. ويتيح قياس قوانين وأنظمة أنشطة الأعمال أحد المُدخلات المستخدمة في الحوار بشأن الأعباء الإجرائية المرتبطة بتحقيق أهداف تنظيم بيئة الأعمال. ويمكن أن تختلف هذه الأهداف من بلد لآخر.

الاستناد إلى سيناريوهات الحالات المعيارية

يتم بناء مؤشرات تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* على أساس سيناريوهات حالات قياسية ومعيارية ذات افتراضات محددة، مثلاً، أن تقع الشركة في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وبشكل عام، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية تطرح افتراضات من هذا النوع من أجل تحديد إطار تغطيتها. وعلى سبيل المثال، تستند إحصاءات التضخم في الغالب إلى أسعار مجموعة من السلع الاستهلاكية في عدد قليل من المناطق الحضرية.

الجدول 2-2 *ممارسة أنشطة الأعمال* - قياس الاجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 11 مجالا

تأسيس الشركة	التوسع	العمليات	الإعسار
• بدء النشاط التجاري *الحد الأدنى لرأس المال* *الإجراءات، والوقت، والتكلفة*	• تسجيل **الملكية** *الإجراءات، والوقت، والتكلفة* • **الحصول على الائتمان** *أنظمة المعلومات الائتمانية* *قوانين الضمانات المنقولة* • **حماية المستثمرين** *الإفصاح والالتزام في معاملات الأطراف ذوي العلاقة* • **إنفاذ العقود** *الإجراءات، والوقت، وتكلفة تسوية المنازعات التجارية*	• **استخراج تراخيص البناء** *الإجراءات، والوقت، والتكلفة* • **دفع الضرائب** *المدفوعات، والوقت، وإجمالي سعر الضريبة* • **التجارة عبر الحدود** *المستندات، والوقت، والتكلفة* • **توصيل الكهرباء** *الإجراءات، والوقت، والتكلفة* • توظيف العاملين	• **تسوية حالات الإعسار** *الوقت، والتكلفة، ومعدل الاسترداد*

وتسمح هذه الافتراضات بإجراء تغطية شاملة، وتعزّز القدرة على إجراء المقارنات، إلا أنها تأتي على حساب العمومية. ويقر تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* بمحددات اقتصاره على بيانات خاصة بأكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وفيما بين البلدان، قد تتباين الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال التجارية ودرجة إنفاذها، بخاصة في الدول الاتحادية والاقتصادات الكبيرة. وفي إطار إدراكه لاهتمام الحكومات بمثل هذا التباين، استكمل تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* مؤشراته العالمية بإجراء دراسات دون الوطنية بشأن عدد من البلدان (الإطار 2-1). وأجرى تقرير هذا العام دراسة تجريبية عن ثاني أكبر مدينة تجارية في 3 بلدان كبيرة من أجل تقييم التباين بين مناطقها الداخلية.

أما في المجالات التي تتصف فيها الإجراءات الحكومية بالتعقيد والتباين الشديد، فمن الضروري تحري الدقة في تحديد الحالة المعيارية المستخدمة في بناء مؤشر *ممارسة أنشطة الأعمال*. وفي هذا الشأن، تفترض الحالة المعيارية أن منشأة الأعمال هي شركة ذات مسؤولية محدودة أو الشكل القانوني المساوي لها. ويُعتبر هذا الاختيار واقعياً في جانب منه، إذ إن الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة هي أكثر أشكال شركات الأعمال التجارية شيوعاً في الكثير من بلدان العالم. ويعكس هذا الاختيار أحد محاور تركيز تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*، وهو زيادة الفرص أمام أصحاب مشاريع الأعمال التجارية. حيث يحبذ المستثمرون الدخول في مشاريع الأعمال عندما تكون الخسائر المحتملة مقتصرة على مساهماتهم في رأس المال.

التركيز على القطاع الرسمي من الاقتصاد

يفترض تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*، في سياق بناء مؤشراته، أن أصحاب المشاريع على دراية بجميع الإجراءات الحكومية السارية، وأنهم يتقيدون بها. لكن من الناحية العملية، فإنهم قد يمضون وقتاً طويلاً في سعيهم لمعرفة الجهات المختصة والمستندات اللازم استيفاؤها وتقديمها. أو أنهم قد يتفادون الإجراءات المطلوبة قانوناً بشكل تام من خلال مثلاً عدم تسجيل أسمائهم للحصول على رقم الضمان الاجتماعي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، ترتفع مستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي. ويأتي الانخراط في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد بتكلفة باهظة: فالشركات في القطاع غير الرسمي تنمو عادة بوتيرة أكثر تباطؤاً، وتعاني من ضعف الحصول على الائتمان، وتُوظف عددا قليلا من العمال - ويظل العاملون فيها خارج مظلة الحماية التي يوفرها قانون العمل.[6] بل وينطبق ذلك بدرجة أكبر على أنشطة الأعمال المملوكة لنساء، طبقا لبحوث خاصة ببعض البلدان.[7] وعلى الأرجح، لا تقوم الشركات في القطاع غير الرسمي بدفع الضرائب. ويقيس تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* مجموعة العوامل التي تساعد في تفسير أسباب ظهور نشاط اقتصادي غير رسمي، وتتيح لواضعي السياسات رؤى متبصرة عن مجالات الإصلاح الإجرائي المحتملة. ويتطلب التوصل إلى فهم أكمل لبيئة *ممارسة أنشطة الأعمال* الأوسع نطاقاً، والمنظور الأكثر اتساعاً عن التحديات التي تواجه السياسات، المزج بين الرؤى المتبصرة التي يتيحها التقرير مع البيانات المستقاة من مصادر أخرى، مثل استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال.[8]

أسباب اختيار محور التركيز هذا

يماثل تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* في عمله اختبار نسبة الكولسترول في البيئة الإجرائية المنظمة لمنشآت الأعمال المحلية. إلا أن اختبار نسبة الكولسترول لا يكشف بالضرورة كافة الأوجه المتعلقة بحالتنا الصحية، لكنه يقيس شيئاً مهماً بالنسبة لصحتنا. كما أنه ينبهنا إلى ضرورة تغيير سلوكياتنا على نحو من شأنه تحسين ليس فقط نسبة الكولسترول، ولكن أيضاً صحتنا العامة.

الإطار 2-1: مقارنة الإجراءات الحكومية داخل البلدان: المؤشرات دون الوطنية لتقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* والدراسة التجريبية متعددة المدن

يضطلع مشروع *ممارسة أنشطة الأعمال* بإجراء دراسات دون الوطنية بناء على طلب الحكومة المعنية، وترصد هذه الدراسات الاختلافات بين المدن داخل المنطقة أو البلد نفسه في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال. وتهتم الدراسات ببناء القدرات المحلية من خلال مشاركة المسؤولين الحكوميين وهيئات الفكر الإستراتيجي المحلية. وقامت هذه الدراسات، منذ عام 2005، بعقد مقارنات بين الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال التجارية في الولايات والمدن داخل بلدان مثل البرازيل والصين وكولومبيا ومصر والهند وإندونيسيا وكينيا والمكسيك والمغرب ونيجيريا وباكستان والفلبين.[1]

ويجري باطراد تحديث الدراسات دون الوطنية بصفة دورية لقياس التقدم عبر الوقت أو توسيع التغطية الجغرافية لتشمل مدنا إضافية. وينطبق ذلك في هذا العام على الدراسات دون الوطنية في الفلبين؛ والتقرير الإقليمي حول جنوب شرق أوروبا؛ والدراسات الجاري تنفيذها في إيطاليا وكينيا والإمارات العربية المتحدة؛ والمشاريع المنفذة بالمشاركة مع هيئات الفكر الإستراتيجي المحلية في إندونيسيا والمكسيك والاتحاد الروسي.

في عام 2011، نشر مشروع *ممارسة أنشطة الأعمال* مؤشرات دون الوطنية عن الفلبين وتقريرا إقليميا عن 7 بلدان في جنوب شرق أوروبا (ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ومولدوفا والجبل الأسود وصربيا) تغطي 7 مدن. كما تم أيضا نشر تقرير معلومات عن مدينة جوبا في جمهورية جنوب السودان.

وفي سياق مواصلة كشف التباين في الإجراءات الحكومية المنظمة لبيئة الأعمال داخل البلدان نفسها، قام تقرير *ممارسة* أنشطة الأعمال هذا العام بجمع بيانات عن العشر مجموعات من المؤشرات المشمولة في قياس سهولة *ممارسة* أنشطة الأعمال في مدينة إضافية في 3 بلدان كبيرة: ريو دي جانيرو في البرازيل (بالإضافة إلى ساو باولو)، وبكين في الصين (بالإضافة إلى شنغهاي)؛ وسان بطرسبرغ في الاتحاد الروسي (بالإضافة إلى موسكو). وتغطي الدراسات دون الوطنية عادة مجموعة فرعية من المؤشرات.

وتوضح النتائج عدم وجود تباين بين المدن داخل كل بلد في المجالات التي تنظمها قوانين أو تشريعات مثل قانون الإجراءات المدنية، وقواعد إدراج الشركات في أسواق المال، وقواعد تأسيس الشركات. وفيما يتعلق بالقواعد المنظمة للمعاملات المضمونة، مثلا، يشير جميع أصحاب مشاريع الأعمال في البرازيل إلى قانون الإفلاس والاسترداد بحكم قضائي لعام 2005، فيما يشير نظراؤهم في الصين إلى قانون تنظيم الصناعة المصرفية والإشراف عليها لعام 2006، ويشير نظراؤهم في روسيا إلى قانون الإعسار لعام 2002.

ولكن كفاءة الإجراءات الحكومية - مثل تأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري، أو استخراج تراخيص البناء - وكذلك كفاءة المؤسسات، تتفاوت فيما بين المدن بسبب الاختلافات في الإجراءات المحلية أو في قدرة المؤسسات على الاستجابة لطلب مؤسسات الأعمال. وفي روسيا، يعتبر استخراج تراخيص البناء أكثر تعقيدا في موسكو منه في سان بطرسبرغ. وفي البرازيل، يستغرق تأسيس الشركات واستخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء وقتا أقل في ريو دي جانيرو منه في مدينة ساو باولو الأكبر حجما. ولكن تسجيل الملكية أكثر كفاءة بدرجة طفيفة في ساو باولو منه في ريو دي جانيرو، ويرجع ذلك إلى استخدام نظام إلكتروني للملفات الرقمية للمساحة والأراضي في ساو باولو.

وفي جميع هذه البلدان الثلاثة، يختلف عدد فئات الضريبة والاشتراكات الضريبية فيما بين المدن. ففي الصين، يجب أن تمتثل المدينتان لثلاث ضرائب تديرها الدولة (ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الشركات، وضريبة الأعمال التجارية). ولكن بينما تمتثل الشركات في بكين لدفع 6 ضرائب محلية، تدفع نظيرتها في شنغهاي 7 ضرائب. وتلعب مسافة البعد عن الميناء دورا من حيث الوقت المستغرق في الاستيراد والتصدير. فالمدن التي بها ميناء رئيسي - ريو دي جانير، وشنغهاي، وسان بطرسبرغ - لديها نقل بري أسرع وأقل تكلفة من المدن التي يحتاج فيها أصحاب المشاريع إلى الاستعانة بشخص ما ليذهب إلى مدينة أخرى لشحن أو استلام البضائع - ساو باولو (إلى سانتوس)، وبكين (إلى تيانجين)، وموسكو (إلى سان بطرسبرغ).

1. التقارير دون الوطنية متاحة على موقع تقرير *ممارسة* أنشطة الأعمال على العنوان التالي http://www.doingbusiness.org/reports/subnational-reports.

وتتمثل إحدى طرق اختبار ما إذا كان تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* يشكل مؤشراً بديلاً لبيئة *ممارسة أنشطة الأعمال* الأوسع نطاقاً والقدرة التنافسية، في النظر إلى علاقات الارتباط بين ترتيب مراكز البلدان في هذا التقرير، ومعايير القياس الاقتصادية الرئيسية الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) الخاصة بقياس تنظيم أسواق المنتجات هي الأقرب لتقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* من حيث مجالات القياس. ويتم تصميم هذه المؤشرات للمساعدة في تقييم مدى قيام البيئة الإجرائية بتشجيع المنافسة أو وقوفها حائلا دونها. وهي تتضمن قياس حجم الضوابط المفروضة على الأسعار، ونظام استخراج التراخيص والتصاريح، ودرجة تبسيط القواعد والإجراءات، والأعباء الإدارية والحواجز القانونية والإجرائية، وانتشار الإجراءات التمييزية، ودرجة التحكم الحكومي في منشآت الأعمال.[9] وتوجد علاقة ارتباط قوية بين ترتيب المراكز على تلك المؤشرات - لـ 39 بلدا مشمولا منها بلدان أسواق صاعدة كبيرة والترتيب على أساس سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال* (وتبلغ علاقة الارتباط هنا 0.72؛ الشكل 2-1).

وبالمثل، توجد علاقة ارتباط قوية (0.82) بين ترتيب المراكز على أساس سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال* وترتيبها على مؤشر التنافسية العالمية الذي يُصدره المنتدى الاقتصادي العالمي وهو مقياس أوسع نطاقا لعوامل مثل استقرار الاقتصاد الكلي، وسلامة المؤسسات العامة، وجوانب رأس المال البشري، ومدى تقدم مجتمع أنشطة الأعمال (الشكل 2-2).[10] والواقع أن البلدان ذات الأداء الجيد على مؤشرات *ممارسة أنشطة الأعمال* تتمتع في العادة بأداء جيد أيضاً على مجموعة مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بقياس تنظيم أسواق المنتجات ومؤشر التنافسية العالمية الذي يُصدره المنتدى الاقتصادي العالمي والعكس بالعكس.

ويثور أحد الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح حول ما إذا كان للقضايا التي يركز عليها تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* أي تأثير على عملية التنمية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، سألت دراسة قام بها البنك الدولي بعنوان "أصوات الفقراء" زهاء 60 ألف من الفقراء من مختلف أنحاء العالم عن كيف يأملون في الإفلات من براثن الفقر.[11] وكانت الإجابات صريحة لا لبس فيها: فقد علق الرجال والنساء على السواء آمالهم في المقام الأول على تحقيق دخل من العمل في منشأة أعمال يملكونها هم، أو من فرصة عمل يحصلون عليها. ويقتضي تعزيز النمو وضمان قدرة الفقراء على المشاركة في جني ثماره توافر بيئة يمكن فيها للمنضمين الجدد ممن لديهم رغبة وأفكار جيدة، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي، البدء في نشاط تجاري، وحيث يمكن للشركات الجيدة الاستثمار والنمو، ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل.

ولا شك أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل عوامل رئيسية دافعة للمنافسة والنمو وخلق فرص العمل، وبخاصة في البلدان النامية. إلا أن ما يصل إلى 80 في المائة من النشاط الاقتصادي في تلك البلدان يحدث في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. ولعل الإفراط في الإجراءات البيروقراطية والإجراءات الحكومية من شأنه أن يحول دون تأسيس الشركات ودخولها إلى القطاع الرسمي من الاقتصاد. وحتى الشركات العاملة في القطاع الرسمي ربما لا تتمتع بالمساواة في القدرة على الاطلاع على القواعد والأنظمة التي تؤثر على قدرتها على المنافسة والابتكار والنمو.

وعندما تكون الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة والمنافسة محدودة، فإن النجاح في مثل هذه البيئة سيتوقف بدرجة أكبر على معارفك وعلاقاتك واتصالاتك بدلاً من مهاراتك وقدراتك.[12] ولكن إذا اتصفت الإجراءات الحكومية بالشفافية والكفاءة وبساطة التنفيذ، فعندها يتمكن الطامحون من ذوي الموهبة والأفكار الجيدة، بصرف النظر عن معارفهم واتصالاتهم، من العمل في ظل سيادة القانون والاستفادة من الفرص وسبل الحماية التي يكفلها القانون. وليست ثمة غرابة في أن توجد علاقة ارتباط بين المراتب المرتفعة على أساس سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال* - استنادا إلى المجالات العشرة التي يقيسها *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* - والحوكمة الجيدة وانخفاض مستويات تصوّر الفساد.[13]

ومن هذا المنظور، فإن تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* يثمّن القواعد الرشيدة بوصفها عنصراً أساسياً في ضمان تكافؤ الفرص أمام فئات المجتمع. كما يتيح أساساً لدراسة الآثار الناشئة عن الإجراءات الحكومية وتطبيقها. وعلى سبيل المثال، وجد *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004* أن تسريع إنفاذ العقود التجارية يرتبط بتصوّرات زيادة سبل العدالة القضائية - ما يعني أن تأخير العدالة يتساوى مع الحرمان منها وإنكارها.[14]

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بوصفه أداة تحليلية للمقارنات المرجعية

تبين أن تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* أداة مفيدة للمقارنات المرجعية، وذلك في إطار رصده لبعض

الشكل 2-1 علاقة ارتباط قوية بين الترتيب على أساس سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال* والترتيب على مجموعة مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بقياس تنظيم أسواق المنتجات

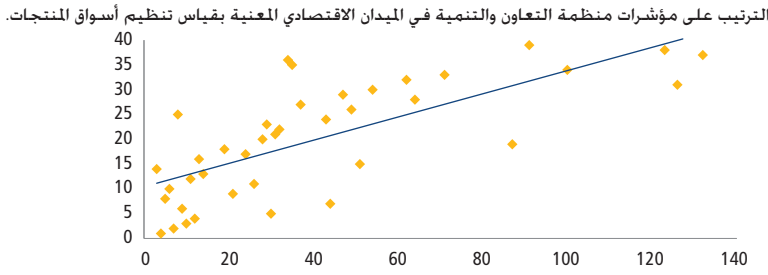

ملاحظة: تُعتبر علاقة الارتباط ذات مغزى إحصائي عند مستوى 5 في المائة، ويستمر مغزاها الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد.

الشكل 2-2 علاقة ارتباط قوية بين الترتيب على أساس سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال* والترتيب على مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي المعني بالتنافسية العالمية.

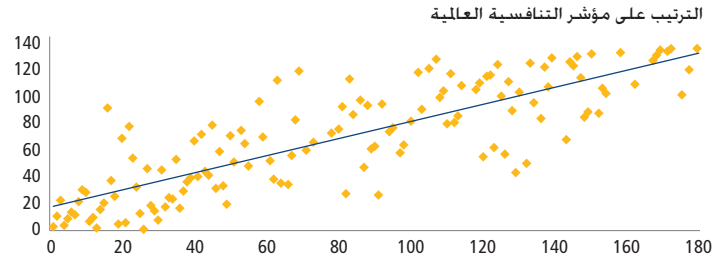

ملاحظة: تُعتبر علاقة الارتباط ذات مغزى إحصائي عند مستوى 5 في المائة، ويستمر مغزاها الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد.

الأبعاد الأساسية للقواعد الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال - وهو جانب يتيح لواضعي السياسات رؤى متبصرة عن الخيارات المتاحة على صعيد السياسات، وتعزيز القدرة على تقييم التقدم المحرز عبر الوقت وإجراء مقارنات دولية مهمة في مغزاها، والمساهمة في إثراء الحوار العام وتشجيع زيادة المساءلة.

ومنذ عام 2006، كان لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال مأخذان على البيانات التي يتم جمعها: أنه يعرض مؤشرات "مطلقة" لكل بلد في كل من الأحد عشر مجالا إجرائيا مشمولا في التقرير، كما أنه يتيح مراتب تصنيفية للبلدان، حسب المؤشرات وحسب الترتيب العام.[15] إضافة إلى ذلك، وكما أشرنا في الملخص الوافي للتقرير، يتم هذا العام تقديم مؤشر تركيبي جديد "لقياس الاقتراب من أو الابتعاد عن الحد الأعلى للكفاءة" - ويوضح هذا المؤشر كيف تتغير البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال بمرور الوقت.[16] ويجب التحلي بالقدرة على التمييز في تفسير جميع المقاييس الخاصة بأي بلد، وفي تحديد مسار الإصلاح المعقول والممكن سياسياً.

من الممكن أن يسفر استعراض ترتيب المراكز الواردة في التقرير، بمعزل عن العوامل الأخرى، عن نتائج غير متوقعة. فقد يأتي ترتيب مراكز بعض البلدان مرتفعاً بشكل مفاجئ على بعض المؤشرات. بل ويمكن، في بعض الأحيان، أن تأتي بعض البلدان التي حققت معدل نمو سريع أو استقطبت قدراً كبيراً من الاستثمارات في مراكز متأخرة عن غيرها من البلدان التي تبدو أقل ديناميكية.

وخلال تطورها ونموها، تدعم البلدان إجراءاتها الحكومية وتسن المزيد منها بغرض حماية المستثمرين وحقوق الملكية. وتجد في أثناء ذلك سبلاً أكثر كفاءة لتطبيق الإجراءات الحكومية القائمة وإلغاء تلك التي عفا عليها الزمن. وأحد الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير هنا: أن الاقتصادات الديناميكية والآخذة في النمو تواصل إصلاح وتحديث إجراءاتها الحكومية وطرق تطبيقها، في حين مازال الكثير من البلدان الفقيرة يستخدم قواعد إجرائية ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر.

ولكن بالنسبة للحكومات المهتمة بالإصلاحات، فإن مقدار التحسّن الواجب تحقيقه بالقيمة المطلقة على مؤشرات بيئتها الإجرائية المتاحة لأصحاب المشاريع والأعمال المحليين يفوق في أهميته ترتيبها النسبي العام على مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويساعد مؤشر قياس الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة في تقييم هذه التحسينات عبر الوقت من خلال توضيح مسافة اقتراب كل بلد من الحد الأعلى للكفاءة الذي يمثل أعلى أداء على كل مؤشر من المؤشرات بين جميع البلدان في جميع السنوات بدءا من 2005. وبذلك، فإن مقارنة المؤشر بشأن أي بلد عند نقطتين زمنيتين تتيحُ تقييم مقدار تغيّر بيئة الإجراءات التي يقيسها التقرير - ومدى اقترابه من (أو ابتعاده عن) أكفأ الممارسات وأقوى الإجراءات في المجالات التي يتناولها التقرير. ويأتي قياس مسافة الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة كعنصر مُكمّل للترتيب العام للمراكز السنوية المبنية على مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والتي تقارن بين البلدان في فترة زمنية.

وتقيس كل مجموعة من مجموعات المؤشرات في التقرير أحد جوانب بيئة الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال. ومن الممكن أن توجد اختلافات في ترتيب كل بلد، بل وبدرجة كبيرة أحيانا، عبر مجموعات المؤشرات المختلفة. وتتمثل الطريقة السريعة لتقييم تباين أداء الإجراءات والقواعد الإجرائية لأي بلد عبر المجالات المختلفة في النظر إلى المرتبة الممنوحة لكل مجال (انظر جداول البلدان). فكوريا، مثلا تحتل المركز الثامن (8) في الترتيب العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ولكنها تأتي في المركز الثاني (2) في سهولة إنفاذ العقود، والمركز الرابع (4) في تسهيل التجارة عبر الحدود، والمركز الثامن (8) في تسهيل الحصول على الائتمان. وفي الوقت نفسه، تحتل كوريا المركز 24 في سهولة بدء النشاط التجاري، والمركز 20 في سهولة استخراج تراخيص البناء، والمركز 38 في سهولة دفع الضرائب، والمركز 71 في سهولة تسجيل الملكية. ويعكس التباين في الأداء عبر مجموعة المؤشرات اختلاف الأولويات التي تعطيها الحكومات لمجالات معينة في تنظيم بيئة الأعمال والظروف الخاصة بالبلد التي تستدعي الإصلاح في بعض المجالات بوتيرة أسرع من الإصلاحات في المجالات الأخرى.

ماذا توضح الأبحاث بشأن آثار تنظيم بيئة أنشطة الأعمال

أتاحت تسع سنوات من بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، فضلا عن مجموعات البيانات الأخرى، إجراء مجموعة متنامية من البحوث عن كيفية ارتباط الأداء على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال والإصلاحات ذات الصلة بتلك المؤشرات بتحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية المرجوة. وجرى نشر حوالي 873 مقالاً في مجلات أكاديمية خاضعة للمراجعة من جانب المعنيين بالموضوع (peer-review)، وحوالي 2332 ورقة عمل متاحة حالياً على موقع Google Scholar على شبكة الإنترنت.[17]

وجرى إيلاء قدر كبير من الاهتمام بدراسة الصلات والروابط بالنتائج الاقتصادية الجزئية مثل إنشاء الشركات وتوظيف العمالة. وتركز الأبحاث الحديثة على كيفية تأثير تنظيم بيئة الأعمال على سلوك الشركات من خلال تقديم الحوافز (أو المثبطات) لتسجيل الشركات وتشغيلها في القطاع الرسمي من الاقتصاد، وخلق فرص العمل، والابتكار، وزيادة الإنتاجية.[18] وتناول الكثيرُ من الأبحاث أيضا دور المحاكم، ومكاتب المعلومات الائتمانية، والإعسار وقوانين الضمانات، في توفير حوافز تشجع الدائنين والمستثمرين على زيادة القدرة على الحصول على الائتمان. ومن بين الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها هذه التقارير والأبحاث:

من شأن خفض تكاليف تسجيل منشآت الأعمال تشجيع روح مشاريع العمل الحر وتعزيز إنتاجية الشركات. فالبلدان ذات إجراءات التسجيل المتسمة بالكفاءة لديها معدل أعلى لتأسيس شركات جديدة فضلا عن ارتفاع متوسط كثافة النشاط التجاري.[19] وحيثما يقل الوقت المستغرق في إنهاء إجراءات تسجيل الشركات الجديدة في البلدان، فإنها تشهد زيادة في عدد الشركات القائمة بالتسجيل في الصناعات ذات الإمكانات الأكبر للنمو مثل تلك التي شهدت تحوّلات توسعية في الطلب العالمي أو التكنولوجيا.[20] وللإصلاحات المعنية بتسهيل بدء النشاط التجاري تأثير إيجابي كبير على الاستثمار في صناعات منتجة في السوق مثل النقل، والاتصالات، والمرافق، وهي صناعات محمية في الغالب من المنافسة.[21] كذلك توجد شواهد على أن زيادة كفاءة إجراءات تأسيس الشركات تؤدي إلى تحسين إنتاجية الشركات وتعزيز الأداء على صعيد الاقتصاد الكلي.[22]

من شأن تبسيط إجراءات تسجيل الشركات أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة في القطاع الرسمي من الاقتصاد. وقد وُجد أن خفض تكاليف بدء نشاط الشركات الجديدة يُسفر عن رفع معدلات الاستفادة من التعليم، وارتفاع معدلات خلق فرص العمل المتاحة للعمالة ذات القدر الأعلى من المهارات، ورفع متوسط الإنتاجية، لأن الشركات الجديدة يتم تأسيسها غالبا من قبل ذوي المهارات العالية.[23] ويؤدي خفض تكاليف تأسيس الشركات على تعزيز اليقين القانوني: فمؤسسات العمال المندرجة في القطاع الرسمي تكتسب القدرة على الاستفادة من النظام القانوني بما يحقق منافع لها وللعملاء وللموردين.[24]

ينطوي تقييم أثر إصلاح السياسات على تحديات. فعلى الرغم من أن علاقات الارتباط بين البلدان قد تبدو قوية، هنالك صعوبة في فصل أثر كل إجراء من الإجراءات بسبب العوامل الأخرى الممكنة التي تتباين على المستوى القُطري. فعلاقات الارتباط تلك لا توضح ما إذا كانت نتيجة معينة ناشئة عن إجراء بعينه أو ما إذا كانت متزامنة مع عوامل أخرى مثل الوضع الاقتصادي الأكثر إيجابية. إذن كيف لنا أن نعرف ما إذا كانت الأوضاع ستختلف دون القيام بإصلاحات إجرائية؟ استطاعت بعض الدراسات اختبار هذا الأمر من خلال بحث التباينات داخل الاقتصاد عبر الوقت. وقامت دراسات أخرى باستقصاء التغيرات التي اقتصر تأثيرها على شركات أو جماعات دون غيرها. ويستنتج

العديد من الدراسات المعنية ببلدان محددة برصد الأثر أن تبسيط إجراءات تأسيس الشركات يشجع على إنشاء المزيد من الشركات الجديدة:

- في المكسيك، وجدت دراسة أن برنامج تبسيط إجراءات استخراج التراخيص البلدية أدى إلى زيادة بنسبة 5 في المائة في عدد الشركات المسجلة، وزيادة بنسبة 2.2 في المائة في العاملين بأجور، وأسفرت المنافسة من قبل الداخلين الجدد إلى السوق عن انخفاض الأسعار بنسبة 0.6 في المائة ودخل مؤسسات الأعمال القائمة بنسبة 3.2 في المائة.[25] ووجد بحثٌ آخر أن نفس إصلاح إجراءات استخراج التراخيص أدى مباشرة إلى زيادة بنسبة 4 في المائة في تأسيس الشركات الجديدة وأن البرنامج كان أكثر فاعلية في البلديات التي يقل فيها تفشي الفساد وتُطبّق إجراءات تسجيل إضافية أقل تكلفة.[26]
- في الهند، أدى الإلغاء التدريجي "لنظام التراخيص القديم" إلى زيادة بنسبة 6 في المائة في تسجيل الشركات الجديدة، وشهدت الشركات ذات الإنتاجية العالية الداخلة إلى السوق زيادات في الناتج الحقيقي بمعدلات أكبر من الشركات الأقل إنتاجية.[27] ووُجد أن إجراءات تبسيط إجراءات تأسيس الشركات ومرونة سوق العمل كانت عوامل تكميلية مُعززة. وشهدت الولايات الهندية التي كانت لديها إجراءات حكومية أكثر مرونة في مجال توظيف العمالة انخفاضا ملموسا بنسبة 25 في المائة في عدد الشركات غير الرسمية وزيادة في الناتج الحقيقي تزيد بنسبة 17.8 في المائة عن الولايات التي لديها إجراءات أقل مرونة.[28] وأدى الإصلاح نفسه إلى تحسين الإنتاجية الكلية بنسبة حوالي 22 في المائة في الشركات المتأثرة به.[29]
- في كولومبيا، زادت عمليات تسجيل الشركات الجديدة بنسبة 5.2 في المائة بعد إنشاء نظام الشباك الواحد لخدمة مؤسسات الأعمال.[30]
- في البرتغال، أدى إنشاء نظام الشباك الواحد إلى زيادة بنسبة 17 في المائة في تسجيل الشركات الجديدة وتوفير 7 فرص عمل جديدة لكل 100 ألف من السكان بالمقارنة بالبلدان التي لم تقم بتنفيذ إصلاحات.[31]

تؤدي البيئة الإجرائية السليمة إلى تقوية أداء التجارة. فقد اتضح أن جهود تبسيط البيئة المؤسسية للتجارة (مثل زيادة كفاءة عمل الجمارك) أسفرت عن آثار إيجابية على حجم التجارة.[32] ووجدت دراسة أن عدم كفاءة بيئة التجارة كان من العوامل الرئيسية لضعف أداء التجارة في بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.[33] وكذلك، استنتجت دراسة أخرى أن قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات سليمة لتشجيع تنمية القطاع الخاص، وكفاءة عمل الجمارك، وجودة البنية الأساسية، والقدرة على الحصول على التمويل، هي كلها عوامل مهمة في تحسين أداء التجارة.[34] ورأت الدراسة نفسها أن البلدان ذات القيود الشديدة المفروضة على الوصول إلى الأسواق الأجنبية تستفيد من تحسينات مناخ الاستثمار بدرجة أكبر من البلدان التي يسهُل فيها الوصول إلى تلك الأسواق.

توضح الأبحاث أيضا أن قدرة أي بلد على إنفاذ العقود تعتبر مُحدّدا مُهماً لميزته النسبية في الاقتصاد العالمي: ففي معرض المقارنة بين البلدان المتشابهة، تميل البلدان ذات الإنفاذ الجيد للعقود إلى إنتاج وتصدير منتجات أكثر مواءمة للعملاء من البلدان التي تواجه ضعفا في هذا المجال.[35] وتوضح دراسة أخرى أن إنتاج منتجات عالية الجودة يمثل في العديد من البلدان النامية شرطا مسبقا لإدراج الشركات في قائمة المُصدرين. ومن شأن الإصلاحات المؤسسية المعنية بخفض تكلفة المنتج المرتفع الجودة أن تُزيد من الأثر الإيجابي على الدخل نتيجة تسهيل التجارة.[36] ويوضح البحث أيضا أن إزالة الحواجز الماثلة أمام التجارة يجب أن تكون مصحوبة بإصلاحات أخرى مثل زيادة مرونة سوق العمل، ورفع مستويات الإنتاجية والنمو الاقتصادي.[37]

الإجراءات الحكومية والمؤسسات التي تشكل جزءا من البنية الأساسية للسوق المالية - بما في ذلك المحاكم، وأنظمة المعلومات الائتمانية، والضمانات، والقوانين الخاصة بالدائنين والإعسار - تلعبُ دورا في تسهيل الحصول على الائتمان. وتوضح استقصاءات مؤسسات الأعمال التي يجريها البنك الدولي أن الحصول على الائتمان يمثل عقبة رئيسية أمام مؤسسات الأعمال في مختلف أنحاء العالم.[38] ومن الممكن للأنظمة الجيدة للمعلومات الائتمانية وقوانين الضمانات القوية أن تساعد في تخفيف القيود المفروضة على التمويل. ووجدت دراسة تحليلية معنية باثني عشر بلدا من البلدان المتحولة إلى نظام السوق أن الإصلاحات المعززة لقوانين الضمانات أدت إلى زيادة عرض القروض البنكية بنسبة 13.7 في المائة في المتوسط.[39] ويوجد ارتباط بين كل من حقوق الدائنين ووجود سجلات ائتمانية عامة أو خاصة، وارتفاع نسبة الائتمان الخاص في إجمالي الناتج المحلي.[40] كما يوجد ترابط بين زيادة تبادل المعلومات من خلال المكاتب الائتمانية وارتفاع ربحية البنوك وانخفاض المخاطر البنكية.[41]

قامت بحوث معنية ببلدان محددة بتقييم أثر كفاءة استرداد الديون وعمليات التخارج من الأسواق في تحديد شروط الائتمان وضمان إعادة هيكلة الشركات الأقل إنتاجية أو خروجها من السوق:

- أدى إنشاء محاكم متخصصة في استرداد الديون في الهند إلى تعجيل تسوية مطالبات استرداد الديون والسماح للمقرضين بالحجز على المزيد من ضمانات القروض في حالة تخلف المقترضين عن السداد. كما أسفر هذا الإجراء عن زيادة احتمالات السداد بنسبة 28 في المائة وخفض أسعار الفائدة على القروض بما يتراوح بين نقطة ونقطتين مئويتين.[42]
- في أعقاب الإصلاح العريض لإجراءات شهر الإفلاس في البرازيل الذي أدى، من بين أمور أخرى، إلى تحسين حماية الدائنين، انخفضت تكلفة الديون بنسبة 22 في المائة وارتفع المستوى الكلي للائتمان بنسبة 39 في المائة.[43]
- أدى إنشاء أنظمة إعسار محسنة وتبسيط آليات إعادة التنظيم إلى خفض عدد حالات تصفية الأعمال بنسبة 8.4 في المائة في بلجيكا وبنسبة 13.6 في المائة في كولومبيا حيث ارتفع عدد الشركات القابلة لإعادة التنظيم بدلا من تصفيتها.[44] وفي كولومبيا، أدى القانون الجديد إلى حُسن التمييز بين الشركات التي تملك مقومات الاستمرار وتلك غير القابلة للاستمرار، مما زاد من احتمالات بقاء الشركات المتعثرة ماليا ولكنها قابلة للاستمرار.

كيف تستخدم الحكومات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال؟

يمكن للبيانات الكمّية والمقارنات المرجعية أن تكونا عاملين نافعين في حفز النقاش حول السياسات العامة، وذلك من خلال الكشف عن التحديات المحتملة، وتحديد المجالات التي يمكن لواضعي السياسات الاطلاع فيها على دروس مستفادة وممارسات جيدة. وبالنسبة للحكومات، يتمثل عادة رد الفعل الأولي في التشكيك في نوعية بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ومدى ملاءمتها، وكيف يتم حساب النتائج. ومع ذلك، فإن النقاش الدائر يمضي في العادة إلى مناقشة أكثر عمقاً تستكشف مدى ملاءمة هذه البيانات للبلد المعني والمجالات التي قد يكون إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال مفيداً ومجدياً فيها.

ونقطة البدء عند معظم القائمين بالإصلاح هي السعي للحصول على أمثلة، وهنا يأتي دور التقرير لمد يد العون والمساعدة (الإطاران 2-2 و2-3). فمثلاً، استخدمت المملكة العربية السعودية قانون الشركات الفرنسي كنموذج لتنقيح القانون الساري لديها. وتطلعت بلدان عدة في أفريقيا إلى موريشيوس وهي الأقوى أداءً في المنطقة على صعيد مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال كمصدر للممارسات الجيدة لإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لعمل الشركات. ومما قاله لويس غويليرمو بلاتا، وزير التجارة والصناعة والسياحة السابق في كولومبيا:

> *"إن الأمر ليس كخَبز كعكة تتبع خلالها خطوات الوصفة الخاصة بها. كلا. إننا جميعاً مختلفون. لكن، بوسعنا أخذ أشياء محددة، ودروس أساسية بعينها، وتطبيقها، والنظر فيما إذا كانت ناجحة في بيئتنا أم لا".*

على مدى السنوات التسع الماضية، نفذت الحكومات عدداً كبيراً من الأنشطة في إصلاح البيئة الإجرائية لصالح منشآت الأعمال المحلية. وكانت معظم الإصلاحات المتعلقة بمجالات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال متداخلة مع برامج إصلاح أوسع نطاقاً تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة، كما هو الحال على سبيل المثال في كولومبيا وكينيا وليبريا. وفي إطار هيكلة برامجها الإصلاحية من أجل تسهيل بيئة الأعمال، استخدمت الحكومات مصادر بيانات ومؤشرات متعددة.[45] واستجابت البلدان القائمة بالإصلاح للكثير من أصحاب المصلحة المباشرة وجماعات المصالح، الذين أثاروا قضايا وشواغل مهمة في النقاش الدائر؟ ويهدف حوار مجموعة البنك الدولي مع الحكومات حول مناخ الاستثمار إلى تشجيع الاستخدام الدقيق للبيانات، وشحذ القدرة على التمييز، وتجنب التركيز الضيّق على تحسين المراكز الترتيبية للتقرير، وتشجيع القيام بإصلاحات واسعة النطاق من شأنها تعزيز مناخ الاستثمار. وتستخدم مجموعة البنك الدولي طائفة عريضة من المؤشرات وأدوات التحليل في هذا الحوار بشأن السياسات، بما في ذلك مؤشرات الفقر العالمية، ومؤشرات التنمية في العالم، ومؤشرات أداء الخدمات اللوجستية، وغير ذلك كثير. وفي ظل مبادرة "البيانات المفتوحة"، يمكن الاطلاع على المؤشرات والبيانات على الموقع: http://data.worldbank.org

منهجية إعداد التقرير والبيانات

يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام 183 بلداً منها بلدان صغيرة وبعض من أكثر بلدان العالم فقراً التي لا يتوافر بشأنها سوى قدر ضئيل من البيانات، إن كانت هناك أية بيانات على الإطلاق. وتستند بيانات التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية المحلية، بالإضافة إلى الاشتراطات والقواعد الإدارية. (للاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجية إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، يُرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات).

مصادر المعلومات الخاصة بالبيانات

تستند مؤشرات التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية. كما تعتمد معظم مؤشرات التكلفة في بياناتها على جداول الرسوم الرسمية. ويقوم المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال باستيفاء الاستقصاءات كتابةً، ويشيرون في إجاباتهم إلى القوانين والإجراءات الحكومية وجداول الرسوم ذات الصلة، بما يساعد في التحقق من صحة البيانات وضمان جودتها النوعية. ولا يشكل سحب عينات ممثلة لإجابات المشاركين في الاستقصاءات أية مشكلة، حيث يتم جمع نصوص القوانين والإجراءات الحكومية والإجابات ذات الصلة، ومن ثمّ إخضاعها للفحص والاختبار للتأكد من دقتها.

وبالنسبة لبعض المؤشرات مثلاً المؤشرات الخاصة باستخراج تراخيص البناء وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار، فإن جانباً من عنصر التكلفة (حيث لا توجد جداول الرسوم) وعنصر الوقت يستندان إلى الممارسة الحقيقية وليس إلى القوانين المدونة. ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من التفسير والتأويل. ولذلك، يقوم منهج التقرير على العمل مع المشتغلين في المجالات القانونية أو المهنيين الذين يقومون بصورة منتظمة بهذه المعاملات. وباتباع الأسلوب المعياري المنهجي الخاص بدراسات الوقت والحركة، يقسم التقرير كل إجراء أو معاملة، مثل تأسيس شركة وتشغيلها وفقاً للإجراءات القانونية، إلى خطوات منفصلة لضمان أفضل تقدير للوقت. ويقدم الممارسون الذين يتمتعون بخبرات وتجارب واسعة ونطية في هذه المعاملات التقدير الزمني لكل خطوة على حدة.

يتعارض منهج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بجمع البيانات مع المنهج الخاص باستقصاءات التصورات والآراء التي تعكس في الغالب تصورات وتجارب منفردة لمنشآت الأعمال. فالمحامي المتخصص في قوانين الشركات الذي يسجل 100 - 150 شركة سنوياً يكون أكثر دراية ومعرفة بالإجراءات من صاحب المشروع الذي يسجل شركة مرة واحدة أو ربما مرتين. ولدى محامي التفليسة أو قاضي التفليسة الذي يبت في عشرات القضايا سنوياً رؤى أكثر تبصراً ونفاذاً عن إجراءات الإفلاس من أي مدير شركة لم يمرّ عليه مطلقا مثل هذا الإجراء.

المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال

على مدى السنوات التسع الماضية، ساعد أكثر من 12 ألف مهني في 183 بلداً في توفير البيانات التي تثري معلومات مؤشرات التقرير. ويعتمد تقرير هذا العام على مدخلات ومساهمات من أكثر من 9000 مهني. ويدرج الجدول 4-1 من قسم ملاحظات على البيانات عدد المشاركين في الإجابة على الاستقصاءات حسب كل مجموعة من مجموعات المؤشرات. ويشير موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت إلى عدد المشاركين في الاستقصاءات حسب البلدان والمؤشرات. ويضم المشاركون في الاستقصاءات مهنيين أو موظفين عموميين ممن يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية التي يغطيها كل من مجالات التقرير، أو إسداء المشورة بشأنها. ويتم اختيارهم على أساس خبرتهم التخصصية في مجالات محددة يتناولها التقرير. ونظرا للتركيز على الترتيبات القانونية والإجرائية، فإن معظم المهنيين هم من القانونيين مثل المحامين والقضاة وموظفي الشهر العقاري. وأجاب مسؤولو السجلات أو المكاتب الائتمانية على الاستقصاء الخاص بالمعلومات الائتمانية. كما أجاب وكلاء الشحن والمحاسبون والمعماريون وغيرهم من المهنيين على

الإطار 2-2: كيف تستخدم البلدان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في برامجها الخاصة بالإصلاحات الإجرائية

لضمان تنسيق الجهود بين مختلف الجهات والهيئات الحكومية، أنشأت بلدان مثل كولومبيا ورواندا لجانا معنية بإصلاح الإجراءات الحكومية وتابعة مباشرة للرئيس. وتستخدم هذه اللجان مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال كأحد المدخلات لتحقيق استنارة برامجها بشأن تحسين بيئة الأعمال التجارية. وقام أكثر من 25 بلدا بتشكيل لجان مماثلة على المستوى الوزاري، بما في ذلك بلدان في مختلف مناطق العالم: الهند وماليزيا وسري لانكا وتايوان (الصين) وتايلند وفييتنام في شرق وجنوب آسيا؛ ومصر والمغرب والسعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيز ومولدوفا وطاجيكستان في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ وبوتسوانا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وليبريا وملاوي ومالي وزامبيا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ وغواتيمالا والمكسيك وبيرو في أمريكا اللاتينية. وأفادت الحكومات بأن أكثر من 300 من الإصلاحات الإجرائية قامت على أساس الاستلهام والتوجيه من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2003.

الإطار 2-3: كيف يستخدم منتدى اقتصادي إقليمي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

تستخدم رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لتحديد المجالات المحتملة لإصلاحات الإجراءات الحكومية، وتشجيع البلدان التي يمكنها مساعدة غيرها على تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال لديها، ووضع أهداف محددة قابلة للقياس. وفي عام 2009، أطلقت الرابطة خطة العمل المعنية بتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال بهدف تخفيض تكلفة مزاولة الأعمال التجارية وجعلها أكثر سرعة وسهولة في المنطقة بواقع 25 في المائة بحلول عام 2015.[1] وتضع خطة العمل هذه أهدافا محددة مثل تسريع إجراءات تأسيس الشركات بنسبة 25 في المائة من خلال اختصار الوقت المستغرق في استيفاء الإجراءات بواقع أسبوع واحد.

وحدد المخططون، بناءً على مسح استقصائي للشركات، خمسة مجالات ذات أولوية، هي: بدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمان، وإنفاذ العقود، والتجارة عبر الحدود، واستخراج تراخيص البناء. ثم اختارت بلدان الرابطة 6 "بلدان رائدة" لمساعدة الغير في المجالات ذات الأولوية: نيوزيلندا والولايات المتحدة (بدء النشاط التجاري)، واليابان (الحصول على الائتمان)، وكوريا (إنفاذ العقود)، وسنغافورة (التجارة عبر الحدود)، وهونغ كونغ "الصين" (استخراج تراخيص البناء). وفي 2010 و2011، قام عدد كبير من هذه البلدان الرائدة بتنظيم ورش عمل لوضع برامج من أجل بناء القدرات في المجالات التي تتمتع فيها بخبرة تخصصية.

1. رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ 2010.

الاستقصاءات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، والضرائب، واستخراج تراخيص البناء.

تطور منهجية إعداد التقرير

تتسم منهجية حساب كل من مؤشرات التقرير بالشفافية والموضوعية وسهولة المحاكاة. ويتعاون أكاديميون بارزون في إعداد هذه المؤشرات، مما يضمن الدقة الأكاديمية. وقد جرى نشر ثمان من الدراسات المرجعية التي تستند إليها هذه المؤشرات في مجلات اقتصادية بارزة.[46]

ويستخدم تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* منهج المتوسط البسيط الخاص بترجيح المؤشرات الفرعية، وباحتساب المراكز الترتيبية. وتم التطرق إلى مناهج أخرى، منها استخدام أسلوبي المرّكبات الأساسية والمرّكبات غير المشاهدة.[47] وتبين أن المنهجين الخاصين بهذين الأسلوبين يحققان نتائج مطابقة تقريباً لنتائج أسلوب المتوسط البسيط. وبذلك، يستخدم تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* منهج المتوسط البسيط الخاص بترجيح المؤشرات الفرعية، وباحتساب المراكز الترتيبية لمكونات كل مؤشر.[48]

إدراج مؤشرات توصيل الكهرباء

يشمل ترتيب البلدان على أساس سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال* هذا العام مجالا جديدا هو توصيل الكهرباء. وقد جرى إدراج مؤشرات توصيل الكهرباء على أساس تجريبي في تقريري عامي 2010 و2011، وتم عرض النتائج في مُلحق خاص بتوصيل الكهرباء. وقام الخبراء خلال المرحلة التجريبية باستعراض المنهجية وبيانات الوقت والتكلفة وإجراءات توصيل الكهرباء التي تم جمعها من 183 بلدا. ولتفادي ازدواج العدّ، جرى شطب إجراءات توصيل الكهرباء من المؤشرات الخاصة باستخراج تراخيص البناء.[49]

إدخال تحسينات على منهجية التقرير

شهدت منهجية إعداد التقرير تحسناً مستمراً مع مرور السنين.[50] وجرى إدخال تغييرات استجابةً بشكل رئيسي لاقتراحات البلدان. فبالنسبة لإنفاذ العقود التجارية، على سبيل المثال، تمت زيادة مبلغ المطالبة المتنازع عليها في دراسة الحالة من 50 في المائة إلى 200 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي بعد العام الأول من عملية جمع البيانات، بعدما اتضح أنه من غير المحتمل وصول المطالبات الأصغر حجماً إلى القضاء.

وثمة تغيير آخر يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري. فشرط الحد الأدنى لرأس المال يمكن أن يصبح عقبة أمام أصحاب المشاريع المحتملين. وفي البداية، كان تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* يقيس الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بغض النظر عما إذا كان مدفوعاً مسبقاً بالكامل أم لا. وفي بعض البلدان، لا يتم دفع سوى جزء من الحد الأدنى لرأس المال مقدماً. ولبيان هذا الحاجز المحتمل القائم أمام تأسيس منشآت الأعمال، جرى استخدام شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال بدلا من الحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يشمل تقرير هذا العام إدخال تغييرات في المنهجية الأساسية لمجموعة المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين والمؤشرات الخاصة بالحصول على الائتمان (الحقوق القانونية)، بالإضافة إلى إلغاء المؤشرات المتعلقة بإجراءات توصيل الكهرباء من المؤشرات الخاصة باستخراج تراخيص البناء. ويتضمن ذلك أيضا إدخال تعديلات على المنهجية الخاصة بإعداد مؤشرات دفع الضرائب.

المنهجية الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين. بغرض قياس التوازن بين حماية العاملين ونظم وقوانين العمل والعمال المتسمة بالكفاءة التي تشجع خلق الوظائف، قام تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* بإدخال سلسلة من التعديلات على المنهجية الخاصة بإعداد مؤشرات توظيف العاملين خلال السنوات الأربع الماضية.

علاوة على ذلك، تعمل مجموعة البنك الدولي مع فريق استشاري يشمل محامين في مجال قوانين العمل والعمال، وممثلين عن الشركات والعاملين، وخبراء من منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، لمراجعة هذه المنهجية واستطلاع مجالات البحث في المستقبل.[51] وأنجز الفريق الاستشاري عمله هذا العام، وأتاحت توجيهاته توفير الأساس للعديد من التعديلات على المنهجية (انظر أيضا قسم ملاحظات على البيانات). والتقرير الكامل للفريق الاستشاري، بما في ذلك النتائج، مُتاح على موقع الإلكتروني لتقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*.[52]

وتستمر أعمال المتابعة لقياس حماية العاملين التي تعد عنصرا تكميليا لقياس تكلفة تنظيم سوق العمل بالنسبة لجهات العمل. وتُستخدم البيانات الخاصة بحماية العاملين كأساس لإجراء دراسة تحليلية مشتركة لهذا الموضوع من قبل مجموعة البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

ولحين تحقيق المزيد من التقدم في بحث هذا الموضوع، لا يقوم تقرير هذا العام بترتيب البلدان على مؤشرات توظيف العاملين، ولم يتم إدراج هذا الموضوع في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال*. ويعرض التقرير بيانات عن مؤشرات توظيف العاملين. وتوجد بيانات إضافية عن إجراءات تنظيم سوق العمل التي تم جمعها من 183 بلدا، وهي متاحة على موقع تقرير *ممارسة أنشطة العمال*.[53]

منهجية إعداد مؤشرات دفع الضرائب. استفاد التقرير من الحوار مع الأطراف الخارجية صاحبة المصلحة المباشرة، بما في ذلك المشاركون في الحوار الدولي حول القضايا الضريبية، في تعزيز أدوات الاستقصاء ومنهجية إعداد المؤشرات الخاصة بدفع الضرائب. ونتيجة لهذه المشاورات، يقدم التقرير هذا العام حدا لإجمالي سعر الضريبة بغرض حساب ترتيب البلدان على أساس سهولة دفع الضرائب. أما البلدان التي يقل إجمالي سعر الضريبة فيها عن هذا الحد (الذي يتم احتسابه وتعديله سنويا) فسوف تحصل على نفس الترتيب على أساس مؤشر إجمالي سعر الضريبة. وبما أن إجمالي سعر الضريبة يمثل مؤشرا واحدا من بين 32 مؤشرا مشمولا في الترتيب العام على أساس سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال*، فإن مثل هذا التغيير سيكون أثره ضئيلا على ترتيب المراكز العامة. وتبلغ علاقة الارتباط 99 في المائة بين الترتيب على أساس سهولة دفع الضرائب في حالتي وجود أو عدم وجود ذلك الحد الخاص بإجمالي سعر الضريبة.

لا يستند هذا الحد إلى أية نظرية أساسية، بل يُقصد منه تأكيد أهمية غرض المؤشر: تسليط الضوء على البلدان ذات الأعباء الضريبية المرتفعة على منشآت الأعمال بالمقارنة بالعبء الضريبي في بلدان أخرى. وبإعطاء الترتيب نفسه لجميع البلدان التي يقل فيها إجمالي سعر الضريبة عن هذا، فإنه لا تتم بذلك مكافأة البلدان التي لديها إجمالي سعر ضريبة منخفض بصورة غير عادية لأسباب لا علاقة لها بسياسات الحكومة تجاه مؤسسات الأعمال. فمثلا، لا تكون البلدان الصغيرة للغاية أو تلك الغنية بالموارد الطبيعية في حاجة إلى فرض ضرائب واسعة النطاق. للمزيد من التفاصيل الخاصة باحتساب ذلك الحد، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

علاوة على ذلك، قام تقرير هذا العام بجمع بيانات عن ضرائب العمل واشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها العاملون وجهات العمل. وهذه البيانات متاحة على الموقع الإلكتروني للتقرير لأغراض تحليل توزيع هذه الاشتراكات بين جهات العمل والعاملين.

منهجية إعداد مؤشرات الحصول على الائتمان. يقيس مؤشر قوة الحقوق القانونية مدى كفالة حقوق المقترض والدائن فيما يتعلق بالمعاملات المضمونة. ويصف المؤشر كيف تقوم قوانين الضمانات والإفلاس بتسهيل الإقراض من خلال قياس 10 جوانب لهذه القوانين.

ويتعلق أحد جوانب قانون الضمانات التي يتم قياسها بقدرة الدائنين المضمونين على الاستمرار في رفع دعاوى قضائية فردية بعد دخول المدين مرحلة إعادة التنظيم تحت إشراف المحكمة أو بما إذا كان يمكن إخضاع الدائنين المضمونين لأي وقف تلقائي لتنفيذ

الأحكام أو قرار رسمي (موراتوريوم) بتأجيل دفع الديون المستحقة. وكان إعطاء درجات على مؤشر قوة الحقوق القانونية يقتصر في السابق على البلدان التي تجيز للدائنين المضمونين الاستمرار في رفع دعاوى قضائية في مثل هذه الظروف. ولكن يتم الآن إعطاء تقدير للبلدان التي تمنع الدائنين المضمونين من رفع دعاوى فردية ولكنها تصون حقوقهم من خلال وسائل أخرى (يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات للمزيد من التفاصيل). ويحقق هذا التغيير توافق منهجية هذا المؤشر مع المبادئ التوجيهية المنبثقة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) ومجموعة البنك الدولي.

تنقيحات البيانات

يجري شرح جميع التغييرات التي تطرأ على المنهجية في قسم ملاحظات على البيانات، وكذلك في موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت. علاوة على ذلك، يمكن الاطلاع على السلاسل الزمنية للبيانات الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير. ولإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يتم كذلك حساب مجموعة البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية، وأية تنقيحات في البيانات نتيجة للتصحيحات. ولا يتم حساب بيانات التغير في نصيب الفرد من الدخل القومي بشكل عكسي من سنة لأخرى. ويتيح الموقع الإلكتروني جميع مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية.

ويمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بتصحيحات البيانات في قسم ملاحظات على البيانات بالتقرير وكذلك على الموقع الإلكتروني. كما تتيح إجراءات الشكاوى المتسمة بالشفافية للجميع إمكانية التقدم باعتراضات على البيانات المنشورة. وفي حال ثبوت أية أخطاء بعد التحقق من البيانات، يجرى تصحيحها على وجه السرعة.

حواشي

1. للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن كيفية الترتيب العام، يُرجى الرجوع إلى الفصل المعنون "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة".
2. شمل ذلك استعراضاً قامت به مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي (2008)، وكذلك المساهمات المستمرة من مؤتمر "الحوار الدولي حول القضايا الضريبية".
3. تقيس مؤشرات تسوية حالات الإعسار الوقت والتكلفة ونتائج إجراءات الإعسار التي تشمل كيانات محلية. وكان يُشار إلى مجموعة هذه المؤشرات في التقارير السابقة بمؤشرات تصفية النشاط التجاري. ولكن تسوية حالات الإعسار تعكس بدقة أكبر النتائج التي يتم قياسها: الإجراء القضائي المعني بإعادة التنظيم أو إعادة التأهيل؛ والإجراء القضائي بهدف التصفية والإغلاق، وإنفاذ الديون أو نزع الملكية (داخل أو خارج ساحات القضاء).
4. يتم سنوياً إجراء مسح استقصائي يشارك فيه خبراء محليون في 183 بلداً بغرض جمع البيانات وتحديثها. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء الخبراء المحليين الذين شاركوا في هذا المسح من كل بلد على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت: (http://www.doingbusiness.org/).
5. De Soto 2000.
6. Schneider 2005; La Porta and Shleifer 2008.
7. Amin 2011.
8. http://www.enterprisesurveys.org.
9. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "مؤشرات تنظيم أسواق المنتجات" http://www.oecd.org/. يتم تجميع هذه المؤشرات في 3 مجموعات عريضة تقيس التحكم الحكومي والحواجز الماثلة أمام المشاريع والأعمال الحرة والتجارة الدولية والاستثمار. وتضم مجموعة الـ 39 بلدا المشمولة في هذه المؤشرات: أستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وشيلي والصين والجمهورية التشيكية والدانمرك واستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وأيسلندا والهند وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا ولوكسمبرغ والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وروسيا والجمهورية السلوفاكية وجنوب أفريقيا واسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
10. يستخدم *تقرير التنافسية العالمية* الذي يصدُر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مجموعة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال حول بدء النشاط التجاري، وتوظيف العاملين، وحماية المستثمرين، والحصول على الائتمان (الحقوق القانونية)، التي تمثل 7 من إجمالي 113 مؤشرا مختلفا (أو ما نسبته 6.2 في المائة).
11. Narayan وآخرون 2000.
12. ورقة عمل في مايو/أيار 2010 بعنوان "الصفقات مقابل القواعد: انعدام اليقين بشأن تنفيذ السياسات ولماذا تكرهه الشركات"، تأليف Hallward-Dreimeier, Mary, Khun-Jush Gita and Lant Pritchett. وتحلل هذه الورقة البيانات المستقاة من استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وهي توضح أن مقاييس "اليوم" مثل مقاييس ممارسة أنشطة الأعمال ليست مرتبطة مع الإجابات ذات المفعول الرجعي على مستوى الشركات. ومع أن البلدان ذات الأداء الأفضل طبقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال يكون أداؤها أفضل عموما في استقصاءات مؤسسات الأعمال، إلا أنه لا توجد علاقة ارتباط بالنسبة لأغلبية البلدان المشمولة في العينة. وزيادة على ذلك، تجد الورقة أن الفجوة بين الأوضاع اليوم وأوضاع الأمر الواقع تزداد مع الأعباء التنظيمية الرسمية. ويشير ذلك إلى أن ازدياد العمليات المرهقة والأكثر صعوبة في أفريقيا يفتح مزيدا من الحيز المتاح أمام عمل الصفقات وأن الشركات ربما لا تتكبد التكاليف الرسمية للتقيد بالإجراءات لكنه مازال عليها أن تقدم مدفوعات لتفادي تلك الإجراءات. ويجب ألا تغرب عن البال الفروق القليلة في المنهجيات الأساسية. فمنهجية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تركز على المدينة التجارية الرئيسية، بينما تغطي استقصاءات مؤسسات الأعمال عادة البلد بأكمله. ويقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتجميع آراء الخبراء الذين يفحصون القوانين والقواعد التي يرتكز عليها الإطار المنظم للأعمال التجارية في مجموعة ضيقة من المجالات؛ أما استقصاءات مؤسسات الأعمال فتجمع آراء مديري الشركات. ونادرا ما يكون السؤال الموجه إلى مدير الشركة هو السؤال نفسه الذي تتناوله الأطراف المشاركة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، والذي يكون في إشارة مرجعية إلى حالة قياسية معينة. وتقوم استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال، والتي يمكن الاطلاع عليها على الموقع (www.enterprisesurveys.org)، بجمع بيانات عن أكثر من 100 ألف شركة في 125 بلدا، حيث تغطي طائفة عريضة من قضايا بيئة الأعمال التجارية.
13. معامل الارتباط بين الترتيب على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والترتيب على أساس مؤشر الحد من الفساد يبلغ 0.62. ويبلغ معامل الارتباط بين الترتيب على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والترتيب على أساس مؤشر تصور الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية 0.77. والارتباط الإيجابي مهم إحصائيا عند مستوى 5 في المائة.
14. البنك الدولي، 2003.
15. لا يعرض التقرير هذا العام ترتيب البلدان على أساس مؤشرات توظيف العاملين، كما أنه لا يشمل هذا المجال في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
16. للمزيد من التفاصيل حول كيفية بناء المؤشرات والترتيب العام ومؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات والفصل بعنوان سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة.
17. طبقا لعمليات البحث على موقع Google Scholar (http://scholar.google.com) ومؤشر الاستشهاد بالعلوم الاجتماعية.
18. Djankov and others 2002; Alesina and others 2005; Perotti and Volpin 2005; Klapper, Laeven and Rajan 2006; Fisman and Sarria-Allende 2010; Antunes and Cavalcanti 2007; Barseghyan 2008; Eifert 2009; Klapper, Lewin and Quesada Delgado 2009; Djankov, Freund and Pham 2010; Klapper and Love 2011; Chari 2011; Bruhn 2011.
19. Klapper, Lewin and Quesada Delgado 2009. يشير "معدل الدخول إلى الأسواق" إلى الشركات المسجلة حديثا كنسبة مئوية من إجمالي عدد الشركات المسجلة. ويُعرّف متوسط كثافة النشاط التجاري بأنه إجمالي عدد منشآت الأعمال كنسبة مئوية للسكان الذين هم في سن العمل (الشريحة العمرية 18 - 65 سنة).
20. Ciccone and Papaioannou 2007.
21. Alesina وآخرون 2005.
22. Loayza, Oviedo and Sérven 2005; Barseghyan 2008.
23. Dulleck, Frijters and Winter-Ebmer 2006; Calderon, Chong and Leon 2007; Micco and Pagés 2006.
24. Masatlioglu and Rigolini 2008; Djankov 2009.

25. Bruhn 2011.
26. Kaplan, Piedra and Seira 2007.
27. Aghion وآخرون 2008
28. Sharma 2009.
29. Chari 2011.
30. Cardenas and Rozo 2009.
31. Branstetter and others 2010.
32. Djankov, Freund and Pham 2010.
33. Iwanow and Kirkpatrick 2009.
34. Seker 2011.
35. Nunn 2007.
36. Rauch 2010.
37. Chang, Kaltani and Loayza 2009; Cuñat and Melitz 2007.
38. http://www.enterprisesurveys.org.
39. Haselmann, Pistor and Vig 2010. **البلدان المشمولة بالدراسة هي بلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية واستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وأوكرانيا.**
40. Djankov, McLiesh and Shleifer 2007; Houston وآخرون 2010.
41. Djankov, McLiesh and Shleifer 2007; Houston وآخرون 2010.
42. Visaria 2009.
43. Funchal 2008.
44. Dewaelheyns and Van Hulle (2008) ***بشأن بلجيكا***؛ Gine and Love (2010) ***بشأن كولمبيا***
45. **توضح دراسة حديثة تستخدم مؤشرات تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* الصعوبات في استخدام المؤشرات المنطوية على كمّ هائل من التحليل من أجل تحديد أولويات الإصلاح** (Kraay and Tawara 2011).
46. **جميع أوراق المعلومات الأساسية متاحة على موقع التقرير:** (http://www.doingbusiness.org).
47. **للاطلاع على المزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الفصل بعنوان سهولة *ممارسة أنشطة الأعمال* ومؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للكفاءة.**
48. **يمكن الاطلاع على مذكرة فنية عن طرق التجميع والترجيح المختلفة على الموقع:** (http://www.doingbusiness.org)
49. **يتم تعديل بيانات السنوات السابقة الخاصة بتراخيص البناء حتى تعكس هذا التغيّر. وهذه البيانات متاحة تحت " قسم البيانات التاريخية" على موقع التقرير:** (http://www.doingbusiness.org).
50. **يجري شرح التغيرات في المنهجية في قسم ملاحظات على البيانات في تقرير هذا العام وتقارير السنوات السابقة حتى عام 2007. ويمكن الاطلاع عليها على الموقع:** (http://www.doingbusiness.org).
51. **للاطلاع على مهام واختصاصات وتشكيلة الفريق الاستشاري، يرجى الرجوع إلى البنك الدولي "الفريق الاستشاري المعني بمؤشر توظيف العاملين في تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*" على الموقع:** http://www.doingbusiness.org.
52. http://www.doingbusiness.org/methodology/employing-workers.
53. http://www.doingbusiness.org.

IFC
International
Finance
Corporation
World Bank Group
THE
WORLD
BANK
WWW.DOINGBUSINESS.ORG